

أثر نمط الملكية على اختيار عميل المراجعة مراقب حسابات متخصص صناعياً وتبني مدخل المراجعة المشتركة: دليل تطبيقي من الشركات المقيدة في البورصة المصرية

د/ محمد خميس جمعة زيتون
مدرس المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة دمهور

ملخص البحث

استهدف هذا البحث دراسة واختبار العلاقة بين نمط الملكية وقراري اختيار مراقب الحسابات ومدخل المراجعة الخارجية، وأثر حوكمة مجلس الإدارة على هاتين العلاقتين. وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية عن الفترة من 2015 حتى 2019م.

لقد أوضحت نتائج الدراسة ما يلي: أولاً؛ تؤثر الملكية المؤسسية والملكية الأجنبية (الملكية الإدارية) إيجاباً ومعنوياً (سلباً ومعنوياً) على قرار اختيار مراقب حسابات متخصص صناعياً. وثانياً؛ تؤثر الملكية الأجنبية (الملكية الإدارية والملكية المؤسسية) إيجاباً ومعنوياً (سلباً ومعنوياً) على تبني مدخل المراجعة المشتركة. وثالثاً؛ تؤثر الملكية الأجنبية (الملكية الإدارية والملكية العائلية) إيجاباً ومعنوياً (سلباً ومعنوياً) على تبني مدخل المكاتب الأربع الكبرى. ورابعاً؛ تؤثر الملكية الأجنبية (الملكية الإدارية) إيجاباً ومعنوياً (سلباً ومعنوياً) على تبني مدخل المراجعة المشتركة من خلال مكتب مراجعة ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى ومكتب مراجعة آخر ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأجنبية بخلاف الأربعة الكبرى. وتؤثر الملكية المؤسسية والملكية الأجنبية إيجاباً ومعنوياً على تبني مدخل المراجعة المشتركة من خلال مكتب مراجعة ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى ومكتب مراجعة آخر محلي لا ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأجنبية. وأخيراً؛ يزداد (ينخفض) احتمال اختيار الشركات ذات نسبة الملكية الادارية (الملكية الأجنبية) الأكبر مراقب حسابات متخصص صناعياً أو ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى أو تبني مدخل المراجعة المشتركة عن غيرها عندما يكون مجلس الإدارة أكثر التزاماً بحوكمة الشركات. وبصورة مجمعة، توفر هذه النتائج دليلاً على أن نمط الملكية يمكن أن يخلق بشكل فعال قوى اقتصادية تبرر التغييرات في الطلب على جودة خدمة المراجعة، كما أن هذه النتائج لها آثار مهمة على المنظمين ومراقبي الحسابات في فهم دوافع اختيار الشركات المصرية لمراقب الحسابات ومدخل المراجعة الخارجية وهيكل سوق خدمات المراجعة.

الكلمات المفتاحية: الملكية الإدارية، الملكية العائلية، الملكية المؤسسية، الملكية الأجنبية، اختيار مراقب الحسابات، المراجعة المشتركة، حوكمة مجلس الإدارة.

The Effect of Ownership Style on Audit Client's of Industry-Specialist Auditor Choice and Joint Audit Approach Adoption: An Empirical Evidence from Companies Listed in the Egyptian Stock Exchange

Abstract

This research aimed to study and examine the relationship between the ownership style and auditor and external audit approach choice decisions, and the impact of the board governance on these relationships. By using a sample from the non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange for the period starting from 2015 to 2019.

The results indicated that: First; institutional ownership and foreign ownership (management ownership) have a positive and significant (has a negative and significant) affect industry-specialist auditor Choice decision. Second; foreign ownership (management ownership and institutional ownership) has a positive and significant (have a negative and significant) affect joint audit approach adoption decision. Third; foreign ownership (management ownership and family ownership) has a positive and significant (have a negative and significant) affect Big 4 auditor choice decision. Fourth; foreign ownership (management ownership) has a positive and significant (negative and significant) affects affect joint audit approach adoption decision through a Big 4 audit firm and another Non-Big 4 foreign audit firm, institutional ownership and foreign ownership have a positive and significant affect joint audit approach adoption decision through a Big 4 audit firm and another local and non-foreign audit firm. Finally; the probability that companies with the largest management ownership (foreign ownership) percentage will be more (decreased) choosing an industry-specialist auditor, Big 4 auditor, or adopting a joint audit approach than others when the board is more committed to corporate governance. Taken together, these results provide evidence that ownership style can effectively create economic forces that can justify changes in demand for the audit service quality. These findings also have important implications for regulators and auditors to understand the motives for Egyptian companies' choice of auditors, audit approach, and audit services market structure.

Keywords: Management Ownership, Family Ownership, Institutional Ownership, Foreign Ownership, Auditor Choice, Joint Audit, Board Governance.

1- مقدمة البحث

يعد اختيار مراقب الحسابات المستقل جزءًا مهمًا من عملية معقدة تهدف إلى الحفاظ على جودة التقارير المالية (Knechel et al., 2008; Gerged et al., 2020; Polychronidou et al., 2020; El-Dyasty and Elamer, 2021)، وتعتمد هذه العملية على نظرية الوكالة وأنظمة حوكمة الشركات؛ فظنريًا، يجب على المديرين العمل على تعظيم مصالح الملاك، ومع ذلك، وبسبب تعارض المصالح، ظهر مفهوم حوكمة الشركات للتخفيف من مشاكل الوكالة. وعليه، فإن تعيين مراقب حسابات مستقل هو جزء لا يتجزأ من حوكمة الشركات (La Porta et al., 1999; Rezaee 2007; Cho and Wu, 2014). أضف إلى ذلك، تعمل المراجعة كأداة رقابية للحد من السلوك الانتهازي للإدارة (Wallace, 2004)، ومن عدم تماثل المعلومات بين المساهمين والإدارة. وبالتالي، كلما ارتفعت جودة المراجعة، زادت شفافية وصدق التقارير المالية. وتميل الشركات ذات تكاليف الوكالة المرتفعة إلى اختيار مراقبي حسابات ذوي جودة عالية لتحسين حوكمة الشركات؛ حيث يعتبر مراقبو الحسابات الأكبر حجمًا وأكثر تخصصًا في صناعة معينة أكثر قدرة على تخفيض تكاليف الوكالة (Chou et al., 2014; Beisland et al., 2015; Matonti et al., 2016; Alfraih 2017; Quick et al., 2018).

ولهذا فهدف فهم دوافع اختيار كل من مراقب الحسابات ومدخل المراجعة، تناول البحث المحاسبي (e.g., Wang et al., 2008; Niskanen et al., 2011; Cho and Wu, 2014; Srinidhi et al., 2014; Abdel-Meguid et al., 2014; Chou et al., 2014; Darmadi, 2016; Alfraih, 2017; Quick et al., 2018; Yang et al., 2019; Dyasty and Elamer, 2021) والتحليل العلاقة بين حوكمة الشركات والطلب على جودة المراجعة، وخلص إلى أن اختيار مراقب حسابات متخصص صناعيًا وتبني مدخل المراجعة المشتركة هما قرارين معقدين ويخضعان للعديد من العوامل المتداخلة. فمن المحتمل أن تسعى الشركات التي ترتفع لديها مخاطر عدم تماثل المعلومات إلى تعيين مراقب حسابات ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى أو مراقب حسابات متخصصًا في الصناعة (Habib et al., 2019)، كما قد تهتم الشركات التي لديها مصروفات بحوث وتطوير مرتفعة بتعيين مراقب حسابات متخصص صناعيًا (Godfrey and Hamilton, 2005; Liu and Lai, 2012)، وكذلك الشركات ذات درجات التدويل العالية (Tsao et al., 2017). وعلاوة على ذلك، خلصت دراسة Sun et al. (2017) إلى أن الشركات المسؤولة اجتماعيًا تعين مراقبي حسابات متخصصين في الصناعة، وأشارت نتائج دراسات Hay and Davis (2004) Knechel et al. (2008) إلى أن الطلب على جودة المراجعة يزداد مع زيادة حجم الشركة والرافعة المالية لديها، وبينت نتائج دراسات Liu and Lai (2012) and ElGhoul et al. (2016) أن ارتفاع مستوى الديون طويلة الأجل في

الشركات يصاحبه تعيين أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى، وأوضحت نتائج دراسة Chang et al. (2009) أن المقرضين يستفيدون من جودة المراجعة المرتفعة، وبالتالي يمكن أن يشير اختيار مراقب الحسابات إلى مستوى خطر انتهاك عقود الديون.

وفي السياق نفسه، ينظر البحث المحاسبي إلى قرار اختيار مراقب الحسابات ومدخل المراجعة باعتباره مهمة إدارية؛ حيث يجب أن يشرف على اختيار مراقب حسابات والاحتفاظ به لجنة المراجعة. فقد بينت نتائج دراسة (Chen et al. 2005) أن وجود نسبة أكبر من المديرين غير التنفيذيين في لجنة المراجعة يؤثر إيجابًا على تعيين مكتب مراجعة متخصص في الصناعة. وأظهرت نتائج دراسة Lai et al. (2017) وجود علاقة إيجابية بين تنوع مجلس الإدارة بين الجنسين (وجود مديرة واحدة على الأقل في مجلس الإدارة ولجنة المراجعة) وتعيين مراقبي حسابات متخصصين في الصناعة. وأشارت نتائج دراسة (Quick et al. 2018) أن تكرار اجتماعات لجنة المراجعة وحجم مجلس الإدارة يؤثران إيجابًا في تعيين مكاتب المراجعة الأربع الكبرى في ألمانيا. وأوضحت نتائج دراسة (Lin and Liu 2009) أن الشركات التي لديها تركيز ملكية أعلى أو مجلس إدارة أقل حجمًا، أو الشركات التي يكون فيها رئيس مجلس الإدارة هو نفسه عضو مجلس الإدارة المنتدب تكون أقل احتمالًا لتعيين مراقب حسابات يتصف بالجودة في الصين. وأكدت نتائج دراسات (Beasley and Petroni 2001) and (Jiraporn et al. 2018) على الآثار السببية لمجلس الإدارة المستقل في قرارات اختيار مراقب الحسابات.

وعلاوة على ذلك، أفاد (Lin and Liu 2009); (Leung and Liu 2015) and (Guizani and Abdalkrim 2021) أن الشركات تعقد مبادلة عند اتخاذ قرارات اختيار مراقب حسابات بين؛ أولاً تعيين مراقبو حسابات ذوو جودة عالية بهدف الإشارة إلى جودة مراجعة فعالة وحوكمة شركات جيدة؛ وبالتالي تخفيض تكاليف زيادة رأس المال. وثانيًا تعيين مراقبو حسابات ذوو جودة منخفضة مع جودة مراجعة أقل فعالية لتحقيق مصالح شخصية مستمدة من حوكمة شركات ضعيفة وإفصاح أقل شفافية. هذا من جانب ومن جانب آخر، تسعى أنماط الملكية المختلفة إلى تحقيق أهداف إستراتيجية مختلفة؛ فقد خلص (Desender et al. 2013); (Elsayed and Wahba 2013) and (Guizani and Abdalkrim 2021) إلى وجود تأثير إيجابي لكبار المساهمين على فعالية الدور الرقابي لمجلس الإدارة. وعلى العكس، تدعم دراسات أخرى تأثيرًا سلبيًا (Anderson and Reeb 2004) and (Chen and Al-Najjar 2012). ولذلك قد يُظهر نمط الملكية سمات سلوكية وتفضيلات مميزة لمجلس الإدارة، والتي من المحتمل أن تؤثر بدورها على جودة المراجعة (Desender et al., 2013). وبالتالي يسعى البحث الحالي لإيجاد دليل عملي بشأن تأثير أنماط الملكية المختلفة على كل من قراري اختيار مراقب الحسابات ومدخل المراجعة الخارجية، وتفسير العلاقة في بيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية.

2- مشكلة البحث

يعد نمط الملكية أحد آليات حوكمة الشركات المهمة التي تؤثر في جودة التقارير المالية، ويمكن أن ينشأ عنه العديد من مشاكل الوكالة التي قد لا تقتصر على العلاقات التعاقدية بين الملاك والإدارة فقط ولكنها قد تمتد إلى العلاقات بين الملاك المسيطرين ومساهمي الأقلية (Ho and Kang, 2013)، ومن المحتمل أن تؤثر هذه المشاكل على قراري اختيار مراقب الحسابات ومدخل المراجعة؛ حيث يتوقع أن ينتج عن الملكية الإدارية حوافز تؤثر في اختيار مراقب الحسابات ومدخل المراجعة (Shan et al., 2019)، كما يمكن أن يكون لدى الشركات العائلية دوافع مختلفة عن مستوى جودة المراجعة المطلوب (Khan et al., 2015)، وبالمثل، قد تؤدي الملكية الأجنبية، والملكية المؤسسية إلى تعزيز فعالية حوكمة الشركات وبالتالي التأثير على طلب خدمة مراجعة مرتفعة الجودة (Polychronidou et al., 2020; El-Dyasty and Elamer, 2021).

وبناءً على ذلك، تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة التالية؛ هل تؤثر الملكية الإدارية، والملكية العائلية، والملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية على قرار اختيار مراقب حسابات متخصص صناعيًا وقرار تبني مدخل المراجعة المشتركة اختياريًا عند مراجعة القوائم المالية للشركات المصرية؟ وهل تؤثر حوكمة مجلس الإدارة على معنوية واتجاه العلاقة بين نمط الملكية (الملكية الإدارية، والملكية العائلية، والملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية) وكل من قراري اختيار مراقب حسابات متخصص صناعيًا وتبني مدخل المراجعة المشتركة اختياريًا عند مراجعة القوائم المالية للشركات المصرية؟

3- هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة واختبار العلاقة بين نمط الملكية وقراري اختيار مراقب الحسابات ومدخل المراجعة الخارجية، وأثر حوكمة مجلس الإدارة على هاتين العلاقتين. وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية عن الفترة من 2015 حتى 2019م.

4- أهمية ودوافع البحث

يستمد هذا البحث أهميته العملية من خلال سعيه لتوضيح علاقة نمط الملكية وقرار اختيار مراقب حسابات متخصص صناعيًا وتبني مدخل المراجعة المشتركة اختياريًا في البيئة المصرية، بهدف معرفة ما إذا كان نمط الملكية يمكن أن يؤثر في الطلب على جودة المراجعة، وبالتالي؛ تكاليف الوكالة، ويأتي ذلك في ظل تركيز الملكية المرتفع في الشركات المصرية مع انخفاض حماية المستثمر.

ومن ناحية أخرى، يستمد البحث أهمية أكاديمية من خلال الإضافة إلى البحوث المحاسبية التي تناولت جودة المراجعة. ففي سوق خدمات المراجعة، لا تتجانس جودة خدمات المراجعة عادة بين مكاتب

المراجعة، وبالتالي؛ يمكن أن يؤثر اختيار مراقب حسابات ومدخل المراجعة في جودة المراجعة، والتأثير في مصداقية التقارير المالية. وفقًا لذلك، يلعب اختيار مراقب الحسابات ومدخل المراجعة دورًا حاسمًا في سوق رأس المال، وبالتالي، فإن دراسة كيفية الاختيار وتأثير هذا الاختيار على التقارير المالية يحسن فهم تأثير خدمات المراجعة في هذا السوق.

ومن أهم دوافع البحث سعي الهيئة العامة للرقابة المالية لتحسين آليات حوكمة الشركات في مصر، وبالتالي قد تكون نتائج الدراسة الحالية مفيدة في مساعدتها على تعزيز آليات حوكمة الشركات لضمان حماية المستثمرين وتعزيز استقرار الشركات المقيدة في البورصة المصرية. كما تساعد نتائج الدراسة الحالية في تمكين الممارسين وواضعي المعايير والهيئات التنظيمية من فهم أسباب تعيين مراقبي حسابات معينين على حساب آخرين، والتفكير في الآثار المترتبة على قضايا اختيار مراقب حسابات متخصص صناعيًا وتبني مدخل المراجعة المشتركة.

5- حدود البحث

يقتصر البحث على تقييم تأثير نمط الملكية على قراري اختيار مراقب حسابات متخصص صناعيًا وتبني مدخل المراجعة المشتركة اختياريًا في البيئة المصرية، لذلك يخرج عن نطاق البحث المتغيرات الأخرى التي من المحتمل أن تؤثر في اختيار مراقب الحسابات ومدخل المراجعة، التي قد ترجع إلى خصائص مكتب المراجعة (مثل، سمعته، طول مدة ارتباطه مع عميله) أو عميل المراجعة (مثل، طبيعة صناعته، مستوى جودة القوائم المالية). كما يخرج عن نطاق البحث دراسة تأثير أنماط الملكية الأخرى بخلاف الملكية الإدارية والملكية العائلية والملكية الأجنبية والملكية المؤسسية (مثل، ملكية الدولة) على قراري اختيار مراقب الحسابات ومدخل المراجعة. وأخيرًا، فإن قابلية النتائج للتعميم مشروطة بضوابط اختيار عينة البحث.

6- خطة البحث

لتحقيق هدف البحث، وفي ضوء حدوده، سوف يتم تنظيم المتبقي منه على النحو التالي:

6-1 التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، ومدخل المراجعة المشتركة من منظور جودة المراجعة.

6-2 تحليل علاقة نمط الملكية واختيار مراقب حسابات متخصص صناعيًا وتبني مدخل المراجعة المشتركة واستخلاص فروض البحث من الأول حتى الثامن.

6-3 تحليل أثر حوكمة مجلس الإدارة على علاقة نمط الملكية واختيار مراقب حسابات متخصص صناعيًا وتبني مدخل المراجعة المشتركة واستخلاص فرضي البحث التاسع والعاشر.

6-4 الدراسة التطبيقية.

6-5 اختبار فروض البحث.

6-6 تحليل الحساسية.

6-7 خلاصة البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة.

6-1 التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، ومدخل المراجعة المشتركة من منظور

جودة المراجعة

لقد حظيت العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وجودة المراجعة باهتمام الكثيرين، ويعبر التخصص الصناعي عن مدى إلمام مراقب الحسابات بمقومات مهنة المراجعة، وفهمه المتعمق وخبرته المتخصصة بطبيعة صناعة عميله والتحديات التشغيلية التي تواجهها وكيفية تبني مختلف المعالجات المحاسبية الخاصة بها، وتطوير ذلك كله لإتباع مناهج وإجراءات تتعكس بالتبعية على كفاءة وفعالية أدائه (علي 2020). وأظهرت نتائج دراسات (Chin and Chi (2009) and Chi and Chin (2011) أن خبرة مراقب الحسابات بالقطاع الصناعي لعميله تؤثر على إجراءات وأحكام المراجعة، وبينت نتائج دراسات (Balsam et al. (2003) and Reichelt and Wang (2010) أن تخصص مكتب المراجعة في صناعة عميله ترتبط بجودة أرباح أعلى، وبالتالي جودة مراجعة أعلى، ودافعت دراسة Hsieh and Lin (2016) عن مساهمة الخبرة بالقطاع الصناعي لعميل المراجعة في تخفيض خطر أعمال المراجعة، كنتيجة لدوره في تخفيض مستوى خطر التقاضي، وزيادة مستوى جودة المراجعة؛ حيث تساعد قدرات ومعارف مراقب الحسابات المتخصص صناعيًا في اكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية. وأشارت نتائج دراسة Cairney and Young (2006) إلى أنه كلما زاد مستوى تخصص مراقب الحسابات في صناعة معينة كلما زادت خبرة مراقب الحسابات التي يكتسبها ويطبّقها.

وفي السياق نفسه، اهتم البحث المحاسبي بالدور المحوري للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات في جودة التقارير المالية، حيث يساعد التخصص الصناعي لمراقب الحسابات في الحد من إدارة الأرباح (Velury 2003; Burnett et al., 2012)، ومن السلوك الانتهازي للمديرين (Habib, 2011)، ويخفض من تكلفة رأس المال (Almutairi et al., 2009)، ويزيد من فعالية الرقابة على سلوك الإدارة عند اختيارها الممارسات المحاسبية البديلة (DeBoskey and Jiang, 2012)، ويزيد من فعالية إجراءات المراجعة (Sarwoko and Agoes, 2014)، ويخفض من احتمال إعادة إصدار القوائم المالية (Stanley and DeZoort 2007; Romanus et al., 2008)، ويخفض من عدم تماثل المعلومات (Hammami and Zadeh, 2019)، ويحسن من كفاءة الاستثمار (خلف، 2020)، ويزيد من مستوى

التحفظ المحاسبي (البلتاجي، 2017)، ويزيد من العوائد غير العادية للشركات عندما تقوم بتغيير مراقب الحسابات ويكون مراقب الحسابات اللاحق متخصص صناعيًا (Knechel et al., 2007)، ويقلل من تقلبات عوائد الأسهم (علي، 2018)، ويخفض من تكلفة الديون (Wang et al., 2017)، ويزيد من احتمال اكتشاف الغش (Mukhlasin, 2018)، يحسن من قدرة مراقب الحسابات على تقييم مدى ملاءمة تطبيق عميله لافتراض الاستمرارية (Hapsoro and Santoso, 2018).

وعلى العكس، فقد خلصت دراسة (Minutti-Meza (2013 إلى عدم معنوية العلاقة بين مقاييس التخصص الصناعي المعتمدة على الحصة السوقية وجودة المراجعة، واتفقت معها دراسة Eshleman (2020)، حيث أظهرت عدم وجود علاقة معنوية بين تخصص مراقب الحسابات في صناعة عميله والاستحقاقات التقديرية. وبينت نتائج دراسة (Hegazy et al. (2015 أنه على الرغم من أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يضمن قدرته على تبني التعديلات على معايير المراجعة إلا أنه لا توجد فروق معنوية بين قدرة مراقبي الحسابات المتخصصين في الصناعة وغير المتخصصين على الحد من إدارة الأرباح.

وبناء عليه، يمكن القول إن التخصص الصناعي يمكن أن يؤثر في ثقة أصحاب المصالح في مستوى الخدمات التي يقدمها مراقب الحسابات؛ حيث يساعد التخصص الصناعي في اكتساب مراقب الحسابات المعرفة المتخصصة التي تعمل على تحسين قدرته على تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، وبالتالي كفاءة وفعالية المراجعة.

كما حظيت العلاقة بين تبني مدخل المراجعة المشتركة وجودة المراجعة باهتمام الكثيرين، فقد اتفق العديد من الدراسات (e.g., Alanezi et al., 2012; Baldauf and Steckel, 2012; Lesage et al., 2012; Zerni et al., 2012; Ratzinger-Sakel et al., 2013; Lobo et al., 2017; Holm and Thinggaard, 2018; Biehl et al., 2021) على أن المراجعة المشتركة عملية يشترك في أدائها أكثر من مراقب الحسابات أو مكتب مراجعة، وفيها يتعين على مكاتب المراجعة مشاركة أعمال المراجعة وإصدار تقرير مراجعة موحد ومشترك، وتكون المسؤولية تضامنية. وتعني مشاركة أعمال المراجعة أن مجالات المراجعة يتم مراجعتها مرة واحدة فقط من خلال مكتب المراجعة المخصص لهذا المجال المعين، ويفحص كل مكتب مراجعة أعمال المراجعة التي أجراها المكتب الآخر، ويوقع كلا المكاتب على نفس تقرير المراجعة.

وقد خلصت دراسات (Holm and Thinggaard (2018) and Biehl et al. (2021) إلى أن مدخل المراجعة المشتركة يمكن أن يؤدي إلى تحسين جودة المراجعة من خلال تحسين استقلال مراقب الحسابات؛ ويرجع ذلك إلى عدم وجود ضغوط مادية من جانب منشأة العميل، حيث إن أتعاب المراجعة يتم

توزيعها بين مكاتب المراجعة (Haak et al., 2018). يُضاف إلى ذلك، انخفاض قدرة إدارة عميل المراجعة في التأثير على مراقبي الحسابات وإقناعهم بالصمت حيال أي مشكلة يتم اكتشافها. Biehl et al. (2021). إذ إن قدرة الإدارة في التأثير على اثنين من مراقبي الحسابات تكون أقل من قدرتها في التأثير على مراقب حسابات واحد (Lobo et al., 2017). كما تخفض المراجعة المشتركة التركيز في سوق خدمات المراجعة؛ مما يؤدي إلى زيادة المنافسة بين مكاتب المراجعة؛ الأمر الذي قد ينعكس على تحسن جودة المراجعة. وعلى العكس، قد يحدث خلال تنفيذ أعمال المراجعة المشتركة ظهور مشكلة الاتكالية (Kermiche and Piot, 2018)، والتي تنتج عن قيام أحد مراقبي الحسابات بتخفيض الجهد المبذول والموارد المتاحة لديه، والاعتماد على الجهود المبذولة من قبل مراقب الحسابات الآخر، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على جودة المراجعة (محمود، 2016؛ حسين، 2018). وقد يكون من الصعب وجود تعاون جيد بين مراقبي الحسابات المنتمين لمكاتب مراجعة متنافسة، مما قد يترتب عليه عدم كفاية المعلومات المتبادلة بينهما، الأمر الذي يؤثر سلباً على استقلال مراقب الحسابات، وبالتالي على جودة المراجعة (محمود 2016؛ حسين 2018).

وفي السياق نفسه، بينت نتائج دراسات (Zerni et al. (2012) and El Assy (2015) أن الشركات التي يتم مراجعة قوائمها المالية باستخدام مدخل المراجعة المشتركة تتمتع بدرجة أعلى من التحفظ المحاسبي، واستحقاقات غير عادية أقل، وتصنيف ائتماني أفضل، وخطر إفلاس أقل خلال العام التالي مقارنة بالشركات الأخرى. وأظهرت نتائج دراسة (Bisogno and De Luca (2016) أن المراجعة المشتركة تؤثر إيجاباً في جودة الأرباح. وأشارت نتائج دراسات (Mandour et al. (2018) and Al- Hadi et al. (2017) and Ali et al. (2019) إلى وجود علاقة سلبية بين المراجعة المشتركة والاستحقاقات الاختيارية وتحفظ الأرباح والسلوك الانتهازي للإدارة. وأوضحت نتائج دراسة (Marnet et al. (2019) أن المراجعة المشتركة تعطي القدرة لمراقبي الحسابات على تعزيز جودة المراجعة من خلال الحد من التحيزات المعرفية، مع محافظتها على مستوى مناسب من الشك المهني. وبينت نتائج دراسة (Alsadoun and Aljaber (2014) أن المراجعة المشتركة تخفض من مخاطر المعلومات؛ وبالتالي تنخفض تكلفة حقوق الملكية. وأكدت نتائج دراسات (Velte and Azibi (2015) and Lobo et al. (2017) على تأثير المراجعة المشتركة إيجاباً على دقة تقرير المراجعة، وبالتالي جودة المراجعة. وخلص الجمهوري (2018) إلى أن المراجعة المشتركة تحسن جودة المراجعة وتضيق فجوة التوقعات.

ومن ناحية أخرى، بينت نتائج دراسة (Marmousez (2009) وجود علاقة سلبية بين تعيين مكاتب مراجعة ينتميان إلى مكاتب المراجعة الأربع الكبرى وجودة التقارير المالية. كما أشارت دراسة (Christodoulou (2010) إلى أن المراجعة المشتركة لا يمكنها بالضرورة اكتشاف الغش بالقوائم المالية.

وأظهرت نتائج دراسة (Lesage et al. (2011) عدم وجود علاقة بين المراجعة المشتركة والاستحقاقات الاختيارية. وأكدت نتائج دراسات (Velte and Azibi (2015) and Ittonen and Tronnes (2015) and Andre et al. (2016) على ارتفاع أتعاب المراجعة في ظل تبني مدخل المراجعة المشتركة.

وبناء عليه، يمكن القول إن المراجعة المشتركة يمكن أن تعزز استقلال مراقب الحسابات وتحسن من سلامة حكمه المهني وتخفف من القدرة على اكتشاف التحريفات الجوهرية، كما تساعد في تطوير مهاراته وتنوع خبرته وتساعد أيضًا في تخفيض درجة تركيز سوق خدماته. الأمر الذي يمكن أن ينعكس في زيادة جودة المراجعة.

6-2 تحليل علاقة نمط الملكية واختيار مراقب حسابات متخصص صناعيًا وتبني مدخل

المراجعة المشتركة واستخلاص فروض البحث من الأول حتى الثامن

تستعرض هذه الجزئية تحليل البحث المحاسبي الذي تناول بالقياس والتحليل تأثير أنماط الملكية (الملكية الإدارية، والملكية العائلية، والملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية) على قراري اختيار مراقب حسابات متخصص صناعيًا وتبني مدخل المراجعة المشتركة اختياريًا، وذلك على النحو التالي:

6-2-1 تحليل البحث المحاسبي الذي تناول علاقة الملكية الإدارية واختيار مراقب حسابات

متخصص صناعيًا وتبني مدخل المراجعة المشتركة واستخلاص فرضي البحث الأول والثاني

بينت نتائج دراسات (Connelly et al. (2010); Shuto and Takada (2010) and Fauzi and Locke (2012) و(الحوشي، 2015) وجود تأثيرين متعارضين للملكية الإدارية على دوافع المديرين هما؛ أولاً: تأثير مواءمة المصالح، والذي يشير إلى أنه مع ارتفاع مستوى ملكية المديرين لأسهم الشركة يتوفر لديهم دوافع أعلى للانحياز إلى مصالح المساهمين، وبالتالي تخفيض مشاكل الوكالة. وثانيًا: تأثير الحصانة الإدارية، والذي يشير إلى أنه مع ارتفاع مستوى الملكية الإدارية يسيطر المديرون بدرجة أكبر على الشركة؛ مما قد يؤدي إلى وجود مجال أكبر للتصرف لتحقيق مصالحهم الذاتية.

وأظهرت نتائج دراسة (Ebrahim (2007) إلى أن مستوى الملكية الإدارية يرتبط إيجابًا مع معلوماتية الأرباح وسلبًا مع إدارة الأرباح، حيث يؤدي ارتفاع مستوى ملكية الإدارة إلى تحسين جودة التقارير المالية. كما توصل (Sanchez-Ballesta and Garcia-Meca (2007) إلى أن ملكية المديرين تدفعهم للمواءمة تدريجيًا بين مصالحهم الشخصية ومصالح المساهمين، وبالتالي يمكن النظر إلى الملكية الإدارية كآلية للحد من السلوك الانتهازي للإدارة. ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة (Banderlipe (2009) من وجود علاقة سلبية بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح؛ حيث يؤدي ارتفاع مستوى الملكية الإدارية إلى

الحد من السلوك الانتهازي من قبل الإدارة. ومن ناحية أخرى، توصلت دراسة (2012) Alves إلى أن ملكية الإدارة تؤدي إلى تحسين جودة الأرباح.

وعلى العكس، توصلت دراسات أخرى إلى وجود علاقة سلبية بين الملكية الإدارية وجودة التقارير المالية. فعلى سبيل المثال، توصلت دراسة (2002) Gabrielsen et al. إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين الملكية الإدارية ومعلوماتية الأرباح. كما توصلت دراسة (2002) Jung and Kwon إلى أن مستويات الملكية الإدارية يمكن أن يكون لها تأثير عكسي على الشركة، حيث أن زيادة قوة الإدارة يمكنهم من اتخاذ القرارات المحاسبية التي تحقق مصالحهم الشخصية، وبالتالي؛ التأثير علي هدف تعظيم القيمة للشركة. وبينت نتائج دراسة (2003) Koh وجود علاقة إيجابية بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح. ويتفق ذلك مع نتائج دراسات (2005) Peasnell et al; (2008) Yang et al. and (2013) Charfeddine et al. والتي بينت أن ارتفاع الملكية الإدارية يدفع الإدارة إلى ممارسة أنشطة إدارة الأرباح لتعظيم مصالحها الشخصية. وفي السياق نفسه، توصلت دراسة (2016) Apriada and Suardikha إلى أن الملكية الإدارية لها أثر سلبي معنوي علي جودة التقارير المالية؛ لأن ضعف الاشراف والرقابة في ظل مستويات الملكية الإدارية العالية يمكن أن يقلل من جودة التقارير المالية. كما توصلت دراسات (2014) Bos et al. and (2013) González and García-Meca إلى أن عندما يرتفع مستوى الملكية الإدارية تميل ممارسات إدارة الأرباح إلى الانخفاض ولكن عندما تنخفض الملكية الإدارية يحدث العكس وتبدأ إدارة الأرباح في الارتفاع.

وبينت نتائج دراسة (2020) Shan et al. أن لدى المديرين في الشركات التي تسيطر عليها الإدارة حوافز للاستفادة من شراء الخدمات بخلاف المراجعة من مكاتب المراجعة، مع ذلك، يرتبط شراء الخدمات بخلاف المراجعة مع ضعف استقلال مراقب الحسابات. وعلى وجه التحديد، بالنسبة للمديرين الذين تتوافق مصالحهم مع مصالح المساهمين تكون تكاليف ضعف استقلال مراقب الحسابات المرتبطة بشراء الخدمات بخلاف المراجعة مصدر قلق أكبر من فوائد شراء الخدمات بخلاف المراجعة، لذلك يتخذ هؤلاء المديرين، أو يؤثرون في، قرارات تقلل من هذه التكاليف. وبالتالي، من المحتمل أن يكون لديهم طلب أقل على شراء الخدمات بخلاف المراجعة. في المقابل، يسعى المديرين الذين يمتلكون الحصانة الإدارية للحصول على الفوائد من خلال الاستفادة من خبرة مكاتب المراجعة وإشراكهم في توفير الخدمات بخلاف المراجعة، ومن المحتمل أن تكون الآثار المرتبطة بالضعف الملحوظ لاستقلال مراقب الحسابات بسبب قرارات شراء الخدمات بخلاف المراجعة غير منطقية بالنسبة للمديرين الذين يمتلكون الحصانة الإدارية نظرًا لأنهم محميون من الإجراءات التأديبية المحتملة من مجلس الإدارة أو الأسواق. وبالتالي، ترتبط ملكية الإدارة سلبًا

مع جودة المراجعة في حالة تمتع المديرين بالحصانة الإدارية، إيجابًا مع جودة المراجعة عندما تتوافق مصالح المديرين مع مصالح المساهمين الآخرين.

وفي السياق نفسه، أظهرت نتائج دراسة Karim et al. (2013) وجود علاقة إيجابية بين الملكية الإدارية وجودة المراجعة، واتفقت معها نتائج دراسة Gerged et al. (2020)، حيث أشارت إلى أن الملكية الإدارية ترتبط إيجابًا مع تعيين أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى. وتوصلت دراسة Qawqzeh et al. (2021) إلى أن ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم في الشركات التي ينتمون إليها تدفع تلك الشركات لتعيين أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى أو مراقب حسابات متخصصًا في الصناعة أما ملكية الإدارة العليا تؤثر سلبًا على تعيين أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى بينما لا تؤثر معنويًا على تعيين مراقب حسابات متخصص صناعيًا. وعلى العكس، توصلت دراسة Khan et al. (2015) إلى وجود علاقة سلبية بين نسبة الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة وتعيين أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى. بينما أظهرت نتائج دراسات Awadallah (2020) والطار وآخرون (2019) وعيطه (2020) عدم وجود علاقة معنوية بين الملكية الإدارية وجودة المراجعة مقياسًا بدلالة تعيين أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى. وبناء على ذلك يمكن استخلاص الفرضين الأول والثاني للبحث على النحو التالي:

الفرض الأول: تؤثر الملكية الإدارية معنويًا على اختيار الشركات المقيدة في البورصة المصرية مراقب حسابات متخصص صناعيًا.

الفرض الثاني: تؤثر الملكية الإدارية معنويًا على تبني الشركات المقيدة في البورصة المصرية مدخل المراجعة المشتركة.

6-2-2 تحليل البحث المحاسبي الذي تناول علاقة الملكية العائلية واختيار مراقب حسابات

متخصص صناعيًا وتبني مدخل المراجعة المشتركة واستخلاص فرضي البحث الثالث والرابع

تمثل الملكية العائلية فئة مميزة من المستثمرين؛ حيث تمتلك محافظ غير متنوعة؛ لأن ثروتها تتركز في الشركات على المدى الطويل، وغالبًا ما يشغل أفراد العائلة مناصب إدارية عليا، وتتميز حوكمة الشركات فيها بتوحيد الملكية والرقابة (Carney 2005; Habib et al. 2019; El-Dyasty and Elamer 2021). وعلاوة على ذلك، يُنظر إلى مخاطر المراجعة في الشركات العائلية عمومًا على أنها عند مستوى مرتفع؛ نظرًا لافتراض أن الرقابة الداخلية لديها تكون دون المستوى المطلوب. ويؤكد Habib et al. (2019) على أن اختيار مراقب الحسابات من قبل الشركات العائلية يختلف عن نظيراتها من الشركات غير العائلية؛ حيث تتمتع الشركات العائلية بحوافز أعلى لتحقيق المنافع الخاصة بالعائلة على حساب مساهمي الأقلية (Anderson et al., 2003). لذلك، تمتلك الشركات العائلية حوافز لتعيين مراقبي

الحسابات ذوي جودة عالية للإشارة إلى استعدادهم للحفاظ على هيكل حوكمة قوي. وعلى العكس، هناك وجهة نظر بديلة تشير إلى أن الشركات العائلية قد يكون لديها طلب أقل على تعيين مراقبي الحسابات ذوي جودة عالية في غياب أي أصحاب مصالح خارجيين أقوياء (Habib et al. 2019).

ولقد عزز البحث المحاسبي فهم تأثير نمط الملكية العائلية مدفوعًا بمنظورين نظريين متنافسين هما؛ الحصانة الإدارية ومواءمة المصالح (Prencipe et al. 2014; Xi et al. 2015; Madison et al. 2016; James et al. 2017; Vazquez 2018). وتركز نظرية الحصانة الإدارية على تعارض الوكالة، فمن المتوقع أن يكون تعارض المصالح في الشركات العائلية بين المساهمين والإدارة ضئيلاً. ومع ذلك، يمكن أن تعاني هذه الشركات من ارتفاع تكاليف الوكالة الأفقية؛ فقد يؤدي تأثير الحصانة الإدارية إلى تحريض الملاك المسيطرين على حرمان مساهمي الأقلية من حقوقهم من خلال السلوك الانتهازي (Schulze et al. 2001; Krishnan and Peytcheva 2019). ويُظنر إلى هذه المشكلة على أنها مشكلة وكالة من النوع الثاني بين أصيل وأصيل؛ لأن عدم تماثل المعلومات بين العائلة المؤسسة والمساهمين الآخرين يدفع مديري العائلة الانتهازيين إلى مصادرة الثروة من المساهمين من غير أفراد العائلة (Morck et al. 2005; Wang 2006; Salvato and Moores 2010; Krishnan and Peytcheva 2019).

وتمشياً مع التوقعات التي تحركها نظرية الحصانة الإدارية، وصف البحث المحاسبي (Firth et al. 2007; Habib et al. 2019) الشركات العائلية على أنها ذات جودة أرباح منخفضة أكثر من الشركات غير العائلية. وخلص (Leuz et al. 2003) إلى أن المديرين الذين تربطهم صلات بالعائلة المؤسسة لديهم حوافز أكبر لتحريف الأداء المالي في البلدان التي تكون فيها الحماية القانونية للمساهمين المتتاثرين ضعيفة. وخلص (Ali et al. 2007) إلى أن مقارنة بالشركات غير العائلية، تقل احتمالية قيام الشركات العائلية بتقديم إفصاح اختياري عن ممارسات حوكمة الشركات. وبينت نتائج دراسة (Jaggi et al. 2009) أن سيطرة العائلة، من خلال تركيز الملكية أو تعيين أفراد العائلة في مجلس الإدارة، يضعف فعالية الرقابة على المديرين غير التنفيذيين المستقلين.

ولخدمة مصالحهم الشخصية، قد يميل مساهمو العائلة إلى حجب المعلومات الداخلية، وتجنب الإفصاح عن معلومات محاسبية عالية الجودة؛ لأن المزيد من الشفافية قد يضعهم تحت مستوى رقابة أكثر صرامة. وقد أيدت ذلك نتائج دراسات (Niskanen et al. 2010; 2011) and El-Dyasty and Elamer (2021)، وبينت أن الشركات العائلية تكون مترددة في السماح بمراقبة سلوكها، وبالتالي؛ فهي أقل حرصاً على تعيين مراقبي حسابات ذوي جودة عالية. وبالمثل، أشارت نتائج دراسة (Khan et al. 2015) إلى أن الشركات العائلية في بنجلاديش من غير المرجح أن تعين مراقب حسابات عالي الجودة، باستثناء

الشركات العاملة في الصناعات الموجهة للتصدير، حيث يلعب المشترون الأجانب دورًا مهمًا في ممارسة حوكمة الشركات الجيدة. وبالمثل، بينت نتائج دراسة (Darmadi 2016) أن الشركات التي تتركز فيها الملكية العائلية في إندونيسيا أقل احتمالًا لتعيين أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى. ومع ذلك، يزداد الطلب على مراقبي الحسابات الأربع الكبار عندما لا يكون المساهم المسيطر أحد أفراد العائلة؛ مما يعني أن الشركات العائلية تميل إلى الحفاظ على مكاسب الغموض من خلال تعيين مراقبي حسابات ذوي جودة منخفضة. وقدمت دراسة (Ho and Kang 2013) دليلًا متوافقًا مع هذه النتائج لعينة من الشركات الأمريكية. وبالمثل، أشارت نتائج دراسات (Hsu et al. 2018) وعيطه (2020) إلى أن مساهمي العائلة المسيطرين قد يجمعون عن تعيين مراقبي الحسابات ذوي جودة أعلى؛ لأن الرقابة الأكثر صرامة التي يفرضها مراقبو الحسابات ستقلل من تقديرهم في تعزيز الغموض فيما يتعلق بالمعاملات التي تحقق مصالحهم الشخصية. وأظهرت نتائج دراسة (AL-Qadasi et al. 2019) أن الشركات الماليزية العائلية من غير المحتمل أن تعين مراقبي حسابات متخصصين صناعيًا.

وعلى الجانب الآخر، تقدم نظرية مواءمة المصالح رؤية أكثر إثارة لرقابة العائلة؛ حيث تقترض أن مالكي ومديري الشركات العائلية هم أكثر عرضة لتحقيق أهداف تنظيمية طويلة الأجل تهدف لخدمة جميع أصحاب المصالح (Arrègle et al. 2007; Le Breton-Miller and Miller 2009). وفي إطار منظور مواءمة المصالح، تعمل العائلة المسيطرة كمسئول عن موارد الشركة؛ مما يؤدي إلى تقليل التعارض بين الملكية والإدارة؛ أي مشاكل الوكالة من النوع الأول، وتقليل أيضًا حوافز إدارة الأرباح (Morck et al. 2005). ولدعم منظور مواءمة المصالح، قدمت دراسة (Wang 2006) دليلًا على أن الشركات التي لديها سيطرة إدارية عائلية (أفراد من العائلة في مجلس الإدارة أو في المناصب التنفيذية) لديها جودة أرباح أعلى. وخلص (Tong 2008) إلى أن الشركات العائلية لديها استحقاقات تقديرية مطلقة أقل، وعدد أقل من تقلبات الأرباح الإيجابية، ولديها إعادة إصدار للقوائم المالية أقل مقارنة بالشركات غير العائلية. كما أوضحت نتائج دراسات (Chen et al. 2008) and Kang (2014) أن الشركات التي تسيطر عليها العائلة تختار مراقبي حسابات ذوي خبرة متخصصة صناعيًا للإشارة إلى جودة تقاريرها المالية، وتقدم إفصاح أكثر منفعة عندما يكون الأداء ضعيفًا.

وفي السياق نفسه، بينت نتائج دراسة (Hope et al. 2012) زيادة ميل الشركات النرويجية المملوكة للعائلة لتعيين أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى مع انخفاض تركيز الملكية وتناقص تأثير الملكية العائلية على مجلس الإدارة. وتُظهر هذه النتائج أنه في ظروف مشاكل الوكالة الأكبر، يلعب مراقبو الحسابات ذوو الجودة العالية دورًا أقوى في تقليل تكاليف الوكالة من خلال إلزام المديرين بالتزاماتهم بتقديم تقارير عالية الجودة. وخلص (Kang 2014) إلى أن الشركات العائلية تعين مراقبي حسابات متخصصين صناعيًا

أكثر من الشركات غير العائلية، ويكون ذلك أكثر وضوحًا في الشركات العائلية ذات الرقابة العائلية النشطة؛ أي وجود رؤساء تنفيذيين لأفراد العائلة أو تمثيل للعائلة في مجلس الإدارة. وخلص Srinidhi et al. (2014) إلى أن الشركات العائلية الأمريكية التي لديها مجلس إدارة قوى تعين مراقبي حسابات متخصصين صناعيًا، وتطالب بجهود مراجعة أكبر، وتقص عن أرباح عالية الجودة في عصر ما بعد SOX. وبالتالي، نتوقع أن وجود علاقة بين الملكية العائلية والطلب على جودة المراجعة، وبناءً على ذلك يمكن استخلاص الفرضين الثالث والرابع للبحث على النحو التالي:

الفرض الثالث: تؤثر الملكية العائلية معنويًا على اختيار الشركات المقيدة في البورصة المصرية مراقب حسابات متخصص صناعيًا.

الفرض الرابع: تؤثر الملكية العائلية معنويًا على تبني الشركات المقيدة في البورصة المصرية مدخل المراجعة المشتركة.

6-2-3 تحليل البحث المحاسبي الذي تناول علاقة الملكية المؤسسية واختيار مراقب حسابات متخصص صناعيًا وتبني مدخل المراجعة المشتركة واستخلاص فرضي البحث الخامس والسادس

يمكن للمساهمين المؤسسيين الناشطين أن يلعبوا دورًا مهمًا في تقليل تعارض الوكالة؛ حيث يمكن أن تشارك المؤسسات ذات الآفاق الاستثمارية طويلة الأجل في الرقابة لتعزيز السياسات التي تهدف إلى زيادة قيمة الشركة في الأجل الطويل (Brickley et al. 1988; Guizani and Abdalkrim 2021). ويعتبر الإشراف الإداري بسيطًا نسبيًا على المستثمر المؤسسي لأن لديه قوة تصويت كافية ليصبح مراقب نشط (Brickley et al. 1988; Guizani and Abdalkrim 2021). أضف إلى ذلك، يعرف المستثمر المؤسسي بالمستثمر المقاوم للضغوط، كما يتمتع بعلاقة إيجابية مع استقلالية مجلس الإدارة (Elsayed and Wahba 2013). وأظهرت نتائج دراسة (Al-Haddad and Whittington 2019) أن المستثمرين المؤسسيين يقيدون إدارة الأرباح الانتهازية؛ لأن لديهم القدرة والموارد اللازمة للرقابة والتأثير في القرارات الإدارية. ومن ناحية أخرى، قد يستخدم المستثمر المؤسسي قوته التصويتية في تغيير تشكيل مجلس الإدارة؛ مما يجعل دور الرقابة للمديرين الخارجيين أكثر فعالية (Rashid 2020).

وعلاوة على ذلك، عندما يدرك المستثمر المؤسسي أن مجلس الإدارة لا يوجه أنشطة الشركة للحفاظ على مصالحه، يمكنه الدعوة إلى اجتماع عام غير عادي لإجراء التغييرات اللازمة في مجلس إدارة الشركة (Rashid 2020). لذلك، من المرجح أن يحقق المستثمر المؤسسي نتائج مفيدة وإيجابية في القضايا المتعلقة باستقلال مجلس الإدارة، وبالتالي تحقيق جودة حوكمة الشركات، على سبيل المثال؛ الاستعانة بمراقبي الحسابات ذوي الجودة العالية. فقد بينت نتائج دراسة (Alfraih 2016) أن مجلس الإدارة الذي

يضم نسبة أكبر من المديرين المستقلين يراقب الإدارة عن كثب ويبحث هؤلاء المديرين المستقلون عن طرق لتقليل عدم تماثل المعلومات مع المديرين غير المستقلين، وتتمثل إحدى طرق القيام بذلك هي التأثير على مجلس الإدارة لتعيين مكاتب مراجعة من الأربع الكبرى.

ومن المرجح أن تطلب الشركات التي لديها مستثمرون متمرسون من المديرين تعيين مكاتب مراجعة تقدم خدمات مراجعة عالية الجودة. فقد توصلت نتائج دراسات (Alhababsah (2019); Bushee (1998); Qawqzeh et al. (2021) and Guizani and Abdalkrim (2021) إلى أن الملاك المؤسسيين يؤثرون على اختيار الإدارة لجودة المراجعة؛ أي أن أصحاب المؤسسات يشجعون الإدارة بنشاط على تحسين جودة التقارير من خلال تعيين مراقبي حسابات يُنظر إليهم على أنهم يقدمون جودة مراجعة أعلى. وأشارت نتائج دراسة (Velury et al. (2003 إلى أن الشركات التي لديها مستويات أعلى نسبيًا من الملكية المؤسسية تميل إلى الحفاظ جودة مراجعة عالية من خلال تعيين مكاتب مراجعة متخصصة في الصناعة. وأظهرت نتائج دراسات (Abdullah et al. (2008 and Kane and Velury (2004) and El-Dyasty and Elamer (2021) إلى وجود علاقة إيجابية بين الملكية المؤسسية وحجم مكتب المراجعة. وبالمثل، خلص (Cho and Wu (2014 إلى وجود علاقة إيجابية بين الملكية المؤسسية في الشركات التايوانية وتعيين مراقبي حسابات ذوي جودة عالية ومتخصصين صناعيًا. كما بينت نتائج دراسات (Karim and Zijl (2013); Darabi and Moghadam (2013) and Gerged et al. (2020) وعيظه (2020) وجود علاقة إيجابية بين اختيار أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى والملكية المؤسسية.

ومن منظور آخر، فإن المؤسسات ذات الآفاق قصيرة الأجل هي مؤسسات سلبية تسعى لتحقيق أرباح قصيرة الأجل. وفقًا لدراسة (Alshammari (2014 لا يشارك هؤلاء المستثمرون بشكل مباشر في قرارات الإدارة. في الواقع، هم على استعداد لتشجيع الممارسات الإدارية الانتهازية إذا كانت تولد عوائد كبيرة غير طبيعية. وأشارت نتائج دراسة (Brickley et al. (1998 إلى أن بعض المستثمرين المؤسسيين لديهم علاقات أعمال مع الشركات المستثمر فيها، مما يقلل من حوافزهم للانخراط في أي مشاركة مكلفة في حوكمة الشركة، ويزيد من احتمال اعتمادهم على مجلس الإدارة لأغراض الرقابة. وعلاوة على ذلك، فإن هؤلاء المستثمرين أقل احتمالًا لتحدي قرارات الإدارة، لذلك، يتمتع المديرين بسلطة تقديرية أكبر في اختيار مراقبي الحسابات. ولقد أيدت دراسات (Mitra et al. (2007 والطار وآخرون (2019) هذه النتائج، حيث أظهرت أن الملكية المؤسسية ترتبط سلبًا مع أتعاب المراجعة وجودة المراجعة. وبالتالي، نتوقع أن وجود علاقة بين الملكية المؤسسية والطلب على جودة المراجعة، وبناءً على ذلك يمكن استخلاص الفرضين الخامس والسادس للبحث على النحو التالي:

الفرض الخامس: تؤثر الملكية المؤسسية معنويًا على اختيار الشركات المقيدة في البورصة المصرية مراقب الحسابات متخصص صناعيًا.

الفرض السادس: تؤثر الملكية المؤسسية معنويًا على تبني الشركات المقيدة في البورصة المصرية مدخل المراجعة المشتركة.

6-2-4 تحليل البحث المحاسبي الذي تناول علاقة الملكية الأجنبية واختيار مراقب حسابات متخصص صناعيًا وتبني مدخل المراجعة المشتركة واستخلاص فرضي البحث السابع والثامن

يدرك المستثمرون الأجانب الاختلافات النوعية في جودة خدمات المراجعة التي تقدمها مكاتب المراجعة الأربع الكبرى مقارنة بغيرها (Karim et al. 2013; Habib et al. 2019)، ومن المتوقع أن يطلب المستثمرون الأجانب تعيين مراقبو حسابات ذوو جودة عالية قادرين بشكل أفضل على تقديم جودة مراجعة مرتفعة لمواجهة عدم التأكد المصاحب للاستثمار الأجنبي (Karim et al. 2013; Habib et al. 2019). وعلى العكس، أشارت دراسة (Habib et al. 2019) إلى أن مجلس الإدارة غير المستقل، وازدواجية الرئيس التنفيذي، ومجلس الإدارة الأكبر حجمًا تسهل جميعها حوكمة الشركات المرغوبة من قبل المستثمرين الأجانب، فقد تفضل الشركات ذات الملكية الأجنبية المرتفعة حوكمة الشركات الضعيفة، لأن الحوكمة الداخلية الأضعف تمكنها من السيطرة على حقوق التدفق النقدي، وبالتالي مصادرة حقوق مساهمي الأقلية.

وأظهرت نتائج دراسة (Kim et al. 2019) أن الشركات ذات الملكية المؤسسية الأجنبية الأعلى من المرجح أن تستعين بمكاتب المراجعة الأربع الكبرى لتقليل عدم تماثل المعلومات، وأن المستثمرين المؤسسيين الأجانب اختاروا جودة أعلى للمراجعة عندما كان المستثمرون الأجانب ينتمون إلى دول ذات حوكمة شركات أقوى، وعندما تكون الشركات المستثمر فيها موجودة في بلدان ذات عدم تماثل معلومات مرتفع. وهو ما أيدته نتائج دراسات (Karim et al. 2013) and (Ben-Hassoun et al. 2018). وأشارت نتائج دراسة (Fang et al 2015) أن زيادة الاستثمار الأجنبي الأمريكي يزيد من احتمال قيام الشركات غير الأمريكية بتعيين أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى. وفي الصين، توصلت دراسة (He et al. 2014) إلى أن الشركات التي تشهد انخفاضًا في الملكية الأجنبية تغير مراقب الحسابات وتستعين بمراقبي حسابات من مكاتب مراجعة بخلاف المكاتب الأربع الكبرى. وأظهرت نتائج دراسة (Han et al. 2013) زيادة احتمال تعيين الشركات مراقب حسابات من مكاتب المراجعة الأربع الكبرى عندما ترتفع الملكية المؤسسية الأجنبية طويلة الأجل.

وفي السياق نفسه، أظهرت نتائج دراسة (Guedhami et al. 2009) أن احتمال اختيار الشركات مراقب حسابات من مكاتب المراجعة الأربع الكبرى تزداد (تتناقص) مع مستوى الملكية الأجنبية (ملكية

الدولة). كما أظهرت أن هذه العلاقات تتعزز عندما تكون حوكمة الشركات على مستوى الدولة ضعيفة، مما يشير إلى أن زيادة جودة المراجعة تعتبر بديلاً عن ضعف الإدارة. وتوصلت نتائج دراسة Citron and Manalis (2001) إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى الأسهم الأجنبية في الشركات اليابانية واختيار مراقب حسابات ينتمي لأحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى. وبينت نتائج دراسة He et al. (2014) وجود علاقة إيجابية بين الملكية الأجنبية وتعيين مراقبي حسابات ذوي جودة عالية. وبالمثل، أظهرت نتائج دراسة Chou et al. (2014) أن زيادة الملكية الأجنبية ترتبط إيجاباً مع تعيين أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى اعتماداً على بيانات من ثلاثين دولة. وأفادت نتائج دراسة Karim and van Zijl (2013) بوجود علاقة إيجابية بين الاستعانة بمراقب حسابات ينتمي للمكاتب الأربع الكبرى والملكية الأجنبية. وبينت نتائج دراسة ÖZCAN (2018) أن احتمال اختيار أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى يتزايد في الملكية الأجنبية في تركيا. وبالتالي، نتوقع وجود علاقة بين الملكية الأجنبية والطلب على جودة المراجعة، وبناء على ذلك يمكن استخلاص الفرضين السابع والثامن للبحث على النحو التالي:

الفرض السابع: تؤثر الملكية الأجنبية معنوياً على اختيار الشركات المقيدة في البورصة المصرية مراقب حسابات متخصص صناعياً.

الفرض الثامن: تؤثر الملكية الأجنبية معنوياً على تبني الشركات المقيدة في البورصة المصرية مدخل المراجعة المشتركة.

6-3 تحليل أثر حوكمة مجلس الإدارة على علاقة نمط الملكية واختيار مراقب حسابات متخصص صناعياً وتبني مدخل المراجعة المشتركة واستخلاص فرضي البحث التاسع والعاشر

حظيت العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة واختيار مراقب الحسابات ومدخل المراجعة باهتمام الكثيرين، فأظهرت نتائج دراسات (Beasley and Petroni (2001) and Jiraporn et al. (2018) أن احتمال اختيار مراقب حسابات متخصص من مكاتب المراجعة الأربع الكبرى يزداد مع زيادة نسبة المديرين الخارجيين في مجلس الإدارة. وأشارت نتائج دراسة (Abdullah et al. (2008) and Matonti (2016) إلى أن استقلال مجلس الإدارة يؤثر إيجابياً ومعنوياً على حجم مكتب المراجعة. وتوصلت دراسة (Liu et al. (2015) إلى أن الرئيس التنفيذي القوي يكون أكثر احتمالاً لتعيين مراقبي حسابات ذوي جودة عالية كإشارة على جودة التقارير المالية. وأشارت نتائج دراسة (ÖZCAN (2018) إلى أن احتمال اختيار مراقب حسابات من مكاتب المراجعة الأربع الكبرى يتزايد مع زيادة نسبة أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين.

وتوصلت دراسة (Soyemi (2020) إلى أن أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يرتبطون بشكل إيجابي مع تعيين مراقب حسابات من مكاتب المراجعة الأربع الكبرى. كما أظهرت نتائج دراسات Awadallah (2021) and Al-Hamadeen et al. (2020) وقنديل (2022) أن استقلال مجلس الإدارة يؤثر إيجابًا في جودة المراجعة؛ حيث يؤدي استقلال المجلس إلى تحسين قراراته ويجعلها أكثر موضوعية واستقلالية عند اختيار مراقب الحسابات ومدخل المراجعة. وعلى العكس، توصلت نتائج دراسات Mustafa (2018) and Ben-Hassoun et al. (2018) إلى وجود علاقة سلبية بين استقلال مجلس الإدارة والطلب على جودة المراجعة؛ حيث يعتبر استقلال مجلس الإدارة دليلاً على حوكمة فعالة؛ وبالتالي بدلاً عن جودة المراجعة. بينما أشارت نتائج دراسات Gerged et al. (2020) and ALawaqleh et al. (2021) وعيطة (2020) إلى عدم وجود تأثير معنوي لاستقلال مجلس الإدارة على جودة المراجعة.

وأظهرت نتائج دراسة (Lin and Liu (2009) أن الشركات التي يكون فيها الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة هما نفس الشخص أقل احتمالاً لتعيين مراقبي الحسابات ذوي جودة مرتفعة. وتوصلت دراسة (Karaimbrahimoglu (2013) إلى أن الشركات التي لديها مجلس إدارة أقل استقلالاً وأكبر حجماً من المحتمل أن تعين مراقب حسابات ينتمي لأحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى، وإلى أن الشركات التي لديها حجم مجلس إدارة كبيرة من المحتمل أن تعين مكتب مراجعة متخصص في الصناعة، وإلى أن الشركات التي لديها أعضاء مجلس إدارة مستقلون وعدم ازدواجية في دور رئيس المجلس تطلب تعيين مراقبي حسابات متخصصين صناعيًا. وبينت نتائج دراسات عيطة (2020) وقنديل (2022) وجود علاقة إيجابية بين ازدواجية دور رئيس مجلس الإدارة وتعيين أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى، بينما أظهرت نتائج دراسات (Karim et al. (2013); Beisland et al. (2015); Awadallah (2020) and Al-Hamadeen et al. (2021) أن ازدواجية دور رئيس المجلس تؤثر سلباً على اختيار مكتب مراجعة مرتفع الجودة.

وعلاوة على ذلك، أظهرت نتائج دراسة (Alfraih (2017) أن استقلال مجلس الإدارة وتنوعه وحجمه تزيد من احتمال طلب الشركات في الكويت لجودة مراجعة مرتفعة من أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى، وأن ازدواجية الدور تخفض من احتمال اختيار مكتب مراجعة من مكاتب المراجعة الأربع الكبرى. وبينت نتائج دراسة (Nasrudin et al. (2017) أن الشركات ذات مجلس الإدارة الأكبر حجماً، مع وجود نسبة أقل من المديرين المستقلين في مجلس الإدارة، أو التي لا يكون فيها الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة هو نفسه الشخص تقوم بتعيين مراقب حسابات مرتفع الجودة. كما أشارت نتائج دراسات Ben-Hassoun (2021) and Saidu and Aifuwa (2020) and ALawaqleh et al. (2018) إلى وجود علاقة طردية بين حجم مجلس الإدارة والطلب على جودة المراجعة، وعلى العكس، أوضحت نتائج دراسات

(2018) Mustafa et al. وقنديل (2022) وجود علاقة عكسية. بينما خلصت دراسات AI- (2021) Hamadeen et al. وعيطة (2020) إلى عدم وجود علاقة معنوية. وبالتالي، نتوقع وجود علاقة بين حوكمة مجلس الإدارة، من خلال استقلال مجلس الإدارة وازدواجية دور رئيس المجلس وحجم المجلس وتنوعه، والطلب على جودة المراجعة، وبناء على ذلك يمكن استخلاص الفرضين التاسع والعاشر للبحث على النحو التالي:

الفرض التاسع: يختلف تأثير نمط الملكية على اختيار الشركات المقيدة في البورصة المصرية مراقب حسابات متخصص صناعيًا باختلاف درجة حوكمة مجلس الإدارة.

الفرض العاشر: يختلف تأثير نمط الملكية على تبني الشركات المقيدة في البورصة المصرية مدخل المراجعة المشتركة باختلاف درجة حوكمة مجلس الإدارة.

6-4 الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث من خلال التعرض للجوانب التالية: مجتمع وعينة الدراسة، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، ونموذج الدراسة، والإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

6-4-1 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة شركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية على مدار فترة خمس سنوات من 2015م. حتى 2019م. ولإجراء الدراسة التطبيقية، قام الباحث باختيار عينة من الشركات في جميع القطاعات ما عدا تلك الشركات التي تنتمي إلى قطاعي البنوك، والخدمات المالية - يرجع ذلك إلى وجود قواعد تنظيمية خاصة بهما، والتي تنعكس على المعلومات الواردة بالتقارير المالية للشركات بهذين القطاعين، وكذا الشركات التي خضعت لمراجعة مزدوجة للقوائم المالية من خلال مكتب مراجعة والجهاز المركزي للمحاسبات، وبشرط أن تكون الشركة مقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية على مدار فترة الدراسة، وتكون عملتها هي الجنيه المصري. وأن تتوافر التقارير المالية السنوية المستقلة لتلك الشركات على مدار فترة الدراسة.

وبناءً على ذلك، تم اختيار 65 شركة بإجمالي 325 مشاهدة. وقد اعتمد الباحث في الحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية على التقارير المالية للشركات. وقد تم الحصول على هذه البيانات من موقع شركة مصر لخدمة المعلومات والتجارة (Mistnews)، وموقع معلومات مباشر مصر، بالإضافة إلى المعلومات المتاحة على المواقع الإلكترونية للشركات. ويوضح الجدول رقم (1) عدد ونسبة شركات عينة الدراسة موزعة وفقاً للقطاعات التي تنتمي إليها.

جدول 1: عدد ونسبة شركات عينة الدراسة موزعة وفقاً للقطاعات

النسبة داخل العينة	عدد الشركات	القطاع
15.4%	10	قطاع أغذية ومشروبات
9.2%	6	قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
9.2%	6	قطاع رعاية صحية وأدوية
12.3%	8	قطاع سياحة وترفيه
18.5%	12	قطاع عقارات
9.2%	6	قطاع منتجات منزلية وشخصية
17%	11	قطاع التشييد ومواد البناء
9.2%	6	قطاع الكيماويات
100%	65 مشاهدة	إجمالي عدد الشركات

6-4-2 توصيف وقياس متغيرات الدراسة

تشمل متغيرات الدراسة أربعة متغيرات، وهي: (1) متغير مستقل، نمط الملكية. (2) ومتغيرين تابعين، اختيار مراقب حسابات متخصص صناعياً، وتبني مدخل المراجعة المشتركة. (3) متغير معدل، حوكمة مجلس الإدارة، بالإضافة إلى مجموعة من متغيرات الرقابة. وسوف يعرض الباحث توصيف وقياس هذه المتغيرات على النحو التالي:

– المتغير المستقل: نمط الملكية Ownership Style

قياساً على البحث المحاسبي الذي تناول بالقياس والتحليل حوكمة الشركات (الطار 2019؛ عيطة 2020؛ قنديل 2022) و (Nasrudin et al. 2017; Özcan 2018; Al-Hajri 2018; Chen et al. 2020; Hall et al. 2020; El-Dyasty and Elamer 2021)، فإن المتغير المستقل يتنم في أنماط الملكية وهي؛ الملكية الإدارية، والملكية العائلية، والملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية، وتم قياسهم على النحو التالي، الملكية الإدارية (MAN) من خلال نسبة الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة سواء كانوا مديريين تنفيذيين أم غير تنفيذيين من إجمالي الأسهم المصدرة. والملكية العائلية (FAM) من خلال نسبة الأسهم المملوكة لعائلة واحدة من إجمالي الأسهم المصدرة. والملكية المؤسسية (INST) من خلال نسبة الأسهم المملوكة لمستثمر في شكل مؤسسة مثل البنوك، وشركات التأمين، وصناديق الاستثمار من إجمالي الأسهم المصدرة. والملكية الأجنبية (FOR) من خلال نسبة الأسهم المملوكة لمستثمرين أجانب من إجمالي الأسهم المصدرة.

– المتغير التابع الأول: اختيار مراقب حسابات متخصص صناعيًا Auditor Choice

اتساقًا مع البحث المحاسبي (البلتاجي 2017؛ العطار 2019؛ أبو زيد 2020؛ على 2020) و (Huang and Kang 2018; Hall et al. 2020; Guo et al. 2022)، تم قياس التخصص الصناعي لمراقب الحسابات اعتمادًا على الحصة السوقية لمكتب المراجعة داخل سوق خدمات المراجعة¹، وتم حسابها بناءً على ما يلي؛ (1) المبيعات (SPECSAL): من خلال نسبة مبيعات عملاء مكتب المراجعة في قطاع معين من إجمالي مبيعات عملاء مكاتب المراجعة في هذا القطاع. و (2) الأصول (SPECAST): من خلال نسبة القيمة الدفترية لأصول عملاء مكتب المراجعة في قطاع معين من إجمالي القيمة الدفترية لأصول عملاء مكاتب المراجعة في هذا القطاع. و (3) القيمة السوقية (SPECFV): من خلال نسبة القيمة السوقية لأصول² عملاء مكتب المراجعة في قطاع معين من إجمالي القيمة السوقية لأصول عملاء مكاتب المراجع في هذا القطاع. و (4) عدد العملاء (SPECNUM): من خلال نسبة عدد عملاء مكتب المراجعة في قطاع معين من إجمالي عدد عملاء مكاتب المراجعة في هذا القطاع.

– المتغير التابع الثاني: تبني مدخل المراجعة المشتركة Joint Audit

اتساقًا مع البحث المحاسبي (Holm and Thinggaard 2018; Bley et al. 2019)، تم استخدام تبني مدخل المراجعة المشتركة كمتغير تابع، واستخدم لقياسه متغير وهمي يأخذ الوزن (1) إذا اشترك أكثر من مكتب مراجعة في عملية المراجعة الواحدة ويأخذ وزن (صفر) بخلاف ذلك.

– المتغير المعدل: حوكمة مجلس الإدارة Board Governance

اتساقًا مع البحث المحاسبي (عيفي 2015) و (Al-Rahahleh 2016; Singareddy et al. 2020; Chen et al. 2018) تم استخلاص مقياس مجمع لحوكمة مجلس الإدارة عن طريق تحويل متغيرات خصائص مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة، وازدواجية الدور، ونسبة الأعضاء غير التنفيذيين، واستقلال أعضاء المجلس، وتنوع مجلس الإدارة) إلى متغيرات ثنائية تأخذ الوزن (1) أو صفر، واحتساب المقياس المجمع بناءً على مجموع قيم هذه المتغيرات، ويتراوح مدى مقياس حوكمة مجلس الإدارة ما بين صفر إلى 5 للمقياس ككل، بحيث تشير القيمة المرتفعة إلى درجة حوكمة مجلس الإدارة.

وعند تكوين المقياس المجمع، تم قياس حجم مجلس الإدارة بعدد أعضاء مجلس الإدارة، ثم تم إعطاء الوزن (1) إذا كان يتراوح حجم مجلس الإدارة ما بين عدد (5) إلى (11) عضوًا وإعطاء الوزن (صفر)

¹ نظرًا لعدم توافر البيانات المتعلقة بكل الشركات التي تنتمي لكل قطاع صناعي من القطاعات الممثلة في عينة الدراسة، نسب الباحث الحصة السوقية لكل مكتب مراجعة إلى إجمالي الحصة السوقية لعينة الدراسة في القطاع الصناعي المعين.

² تم احتسابها من خلال جمع القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى إجمالي الالتزامات؛ حيث القيمة السوقية لحقوق الملكية تساوي عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة مضروبة في سعر السهم السوقي في نهاية السنة.

بخلاف ذلك، ويأتي ذلك تمثيلاً مع دراسة (Al-Rahahleh 2016)، وفيما يتعلق بنسبة الأعضاء غير التنفيذيين تم قياسه بقسمة عدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة، ثم احتساب المتوسط الحسابي لشركات العينة، وإعطاء الوزن (1) في حالة زيادة النسبة عن المتوسط الحسابي المحسوب لشركات العينة والوزن (صفر) بخلاف ذلك. وبالمثل تم اتباع نفس المنهجية فيما يتعلق بكل من استقلالية مجلس الإدارة والذي تم قياسه من خلال قسمة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة، وتنوع مجلس الإدارة والذي تم قياسه من خلال قسمة عدد المديرات في مجلس إدارة إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة.

– المتغيرات الرقابية

أوضحت العديد من الدراسات (e.g., Özcan 2018; Al-Hajri 2018; Bley et al. 2019; Chen et al. 2020; Xu et al. 2020; Hall et al. 2020; El-Dyasty and Elamer 2021) و(القطار 2019؛ أبو زيد 2020؛ عيطة 2020؛) وجود بعض العوامل المرتبطة بالشركة والتي قد تؤثر على الطلب على جودة المراجعة. لذلك، سيتم إدراج مجموعة من متغيرات الرقابة، والتي تشمل: **حجم الشركة (FSIZE)** ويقاس باللوغاريتم الطبيعي للقيمة الدفترية لإجمالي الأصول نهاية الفترة، و**العائد على الأصول (ROA)** ويقاس بنسبة الدخل المحاسبي إلى القيمة الدفترية لإجمالي الأصول نهاية الفترة، و**الرفع المالي (LEV)** ويقاس بنسبة إجمالي الديون في نهاية الفترة إلى القيمة الدفترية لإجمالي الأصول نهاية الفترة، و**فرص النمو (Tobin'sQ)** ويقاس بالقيمة السوقية لحقوق الملكية مضافاً إليها إجمالي الأصول مطروحاً منها القيمة الدفترية لحقوق الملكية، مقسوماً جميعاً على القيمة الدفترية لإجمالي الأصول نهاية الفترة، و**المخاطر المتلازمة (RCINT)** وتقاس بنسبة إجمالي المخزون والعملاء في نهاية الفترة إلى القيمة الدفترية لإجمالي الأصول نهاية الفترة، و**نسبة السيولة (LIQU)** وتقاس بنسبة الأصول المتداولة في آخر الفترة إلى الالتزامات المتداولة في آخر الفترة.

كما أظهر البحث المحاسبي (Özcan 2018; Bley et al. 2019; Chen et al. 2020; Xu et al. 2020; El-Dyasty and Elamer 2021) أن اختيار مراقب الحسابات والاحتفاظ به يجب أن يشرف عليهما لجنة المراجعة. لذلك، سيتم إدراج مجموعة من المتغيرات المتعلقة بخصائص لجنة المراجعة، والتي تشمل: **حجم لجنة المراجعة (CSIZE)** ويقاس بعدد أعضاء لجنة المراجعة، و**اجتماعات لجنة المراجعة (CMEETING)** ويقاس بعدد اجتماعات لجنة المراجعة خلال السنة المالية للشركة، و**خبرة أعضاء لجنة المراجعة (CEXPERTISE)** ويقاس بمتغير وهمي يأخذ الوزن (1) إذا كان أحد أعضاء لجنة المراجعة يتمتع بخبرة مالية ويأخذ الوزن (صفر) بخلاف ذلك.

6-4-3 نموذج الدراسة

انساقاً مع البحث المحاسبي (الطار 2019؛ أبو زيد 2020؛ عيطة 2020؛ و Özcan 2018؛ Al-Hajri 2018؛ Bley et al. 2019؛ Chen et al. 2020؛ Ayadi et al. 2020؛ Hall et al. 2020؛ Xu et al. 2020؛ El-Dyasty and Elamer 2021) في اختبار علاقة أنماط الملكية (الملكية الإدارية، والملكية العائلية، والملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية) وكل من اختيار مراقب حسابات متخصص صناعياً وتبني مدخل المراجعة المشتركة، وكذا تأثير حوكمة مجلس الإدارة على هاتين العلاقتين، على استخدام تحليل الانحدار المتعدد كما يتضح بالنموذج التالي:

$$\begin{aligned} \text{Auditor Choice}_{it} &= \beta_0 + \beta_1 \text{MAN}_{it} + \beta_2 \text{INST}_{it} + \beta_3 \text{FAM}_{it} + \beta_4 \text{FOR}_{it} + \\ &+ \beta_5 \text{GOVER}_{it} + \beta_6 \text{MAN*GOVER}_{it} + \beta_7 \text{FAM*GOVER}_{it} + \\ &+ \beta_8 \text{INST*GOVER}_{it} + \beta_9 \text{FOR*GOVER}_{it} + \beta_{10} \text{CSIZE}_{it} + \\ \text{or} &= \beta_{11} \text{CMEETING}_{it} + \beta_{12} \text{CEXPERTISE}_{it} + \beta_{13} \text{FSIZE}_{it} + \\ \text{Joint Audit}_{it} &+ \beta_{14} \text{ROA}_{it} + \beta_{15} \text{LEV}_{it} + \beta_{16} \text{TOBIN'SQ}_{it} + \beta_{17} \text{RCINT}_{it} + \\ &+ \beta_{18} \text{LIQU}_{it} + \epsilon_{it} \end{aligned}$$

إذ إن: Auditor Choice_{it}: اختيار تعيين مراقب حسابات متخصص صناعياً للشركة (i) خلال الفترة (t)، Joint Audit_{it}: اختيار تبني مدخل المراجعة المشتركة في الشركة (i) خلال الفترة (t)، MANOWN_{it}: الملكية الإدارية في الشركة (i) خلال الفترة (t)، INSTOWN_{it}: الملكية المؤسسية في الشركة (i) خلال الفترة (t)، FAMOWN_{it}: الملكية العائلية في الشركة (i) خلال الفترة (t)، FOROWN_{it}: الملكية الأجنبية في الشركة (i) خلال الفترة (t)، GOVER_{it}: حوكمة مجلس إدارة الشركة (i) خلال الفترة (t)، CSIZE_{it}: عدد أعضاء لجنة المراجعة في الشركة (i) خلال الفترة (t)، CMEETING_{it}: عدد اجتماعات لجنة المراجعة في الشركة (i) خلال الفترة (t)، CEXPERTISE_{it}: الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة في الشركة (i) خلال الفترة (t)، FSIZE_{it}: حجم الشركة (i) خلال الفترة (t)، ROA_{it}: العائد على أصول الشركة (i) خلال الفترة (t)، LEV_{it}: الرفع المالي للشركة (i) خلال الفترة (t)، TOBIN'SQ_{it}: فرص نمو الشركة (i) خلال الفترة (t)، RCINT_{it}: المخاطر المتلازمة للشركة (i) خلال الفترة (t)، LIQU_{it}: نسبة السيولة للشركة (i) خلال الفترة (t)، ϵ_{it} : بند الخطأ للشركة (i) خلال الفترة (t).

4-4-6 الإحصاءات الوصفية

يعرض الجدول رقم (2) الإحصاءات الوصفية لكافة متغيرات الدراسة المستخدمة في اختبار العلاقة بين نمط الملكية وكل من اختيار مراقب حسابات متخصص صناعيًا وتبني مدخل المراجعة المشتركة وأثر حوكمة مجلس الإدارة على هاتين العلاقتين للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

جدول 2: بعض الإحصاءات لوصفية لمتغيرات الدراسة عن الفترة مجمعة*

الحد الأعلى	الحد الأدنى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغير
0.9441	0	0.2642	0.2341	SPECSAL
0.8539	0.00066	0.2412	0.2377	SPECAST
0.9737	0.00003	0.2705	0.241	SPECFV
0.500	0.0833	0.127	0.2139	SPECNUM
1	0	0.396	0.19	Joint Audit
96.49	0.000	31.385	31.611	MAN
97.09	0.000	28.765	28.336	INST
75.634	0.000	18.499	10.631	FAM
97.627	0.000	23.452	11.535	FOR
5	0	1.117	2.68	GOVER
8	2	0.778	3.31	CSIZE
15	2	1.774	4.48	CMEETING
1	0	0.501	0.49	CEXPERTISE
42571.51	36.669	4475.399	23575.60	FSIZE(مليون جنيه)
0.5222	-0.3931	0.08967	0.0591	ROA
1.464	0.00499	0.2113	0.4247	LEV
6.8449	0.2926	0.9581	1.3709	TOBIN'sQ
0.9601	0.00038	0.2311	0.3283	RCINT
53.796	0.1484	6.6405	3.03278	LIQU

* عدد المشاهدات للسنوات الخمسة مجمعة 325 مشاهدة.

ويظهر الجدول رقم (2) أن متوسط درجة التخصص الصناعي مقاسة بدلالة الحصة السوقية للمبيعات، والأصول، والقيمة السوقية للأصول، وعدد العملاء بلغ 0.234، 0.2377، 0.241، 0.214 بانحراف معياري 0.264، 0.2412، 0.27، 0.127 على الترتيب، أي أن أكثر من 24% من شركات عينة الدراسة قد استعانت بمكاتب مراجعة متخصصة في الصناعة التي تنتمي إليها هذه الشركات (وكانت هذه النسبة 12.7% في حالة قياس التخصص الصناعي بدلالة الحصة السوقية لعدد العملاء). كما أن متوسط عدد شركات العينة التي خضعت لعملية مراجعة مشتركة بلغ 0.19 بانحراف معياري 0.396. وهي نسب متسقة مع نتائج البحث المحاسبي (Özcan 2018; Al-Hajri 2018; Bley et al. 2019; Chen et al. 2020; Xu et al. 2020; El-Dyasty and Elamer 2021) و(الطار 2019؛ أبو زيد 2020؛ عيطة 2020). كما يظهر أن متوسط الملكية الإدارية يبلغ 31.6%، وذلك بنسب تتراوح بين

صفر و 96.49%، وهذا يدل على رغبة المستثمرين في الشركات المصرية بإدارة استثماراتهم بأنفسهم. بينما تتراوح نسبة امتلاك المؤسسات المالية في شركات العينة بين صفر إلى 97% بمتوسط 28.3%، وهذا يدل على أن الاستثمار المؤسسي يشكل جزءًا مهمًا من نمط ملكية الشركات المدرجة في البورصة المصرية. وفيما يتعلق بالملكية العائلية في شركات العينة تتراوح بين صفر إلى 75.6% بمتوسط 10.6%. ويبلغ متوسط الملكية الأجنبية 11.5% بنسب تتراوح بين صفر إلى 97.6%، وهي نسبة ضعيفة نوعًا ما، وتتطلب تبني سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية، فقد بلغ متوسط حجم الشركات محل الدراسة 23575.60 مليون جنيه بانحراف معياري 4475.399 مليون جنيه، وتشير قيمة الانحراف المعياري إلى وجود تفاوت واضح في إجمالي الأصول بين الشركات في عينة الدراسة. كما بلغ متوسط درجة الرفعة المالية للشركات 42.47% بانحراف معياري 21.13%، أي أن الشركات المصرية تعتمد بنسبة 0.42 على الديون لتمويل أصولها. وبلغ متوسط العائد على الأصول للشركات 5.9% بانحراف معياري 8.9%، وقد بلغ أكبر عائد على الأصول 52% وبلغ أدنى عائد على الأصول -39%. وبلغ متوسط فرص نمو للشركات 137% بانحراف معياري 95.83%، ومتوسط درجة المخاطر المتلازمة للشركات 32.8% بانحراف معياري 23.1%، ومتوسط نسبة السيولة للشركات 303% بانحراف معياري 664%، وتتسق الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الرقابية الأخرى بشكل كبير مع البحث المحاسبي (القطار 2019؛ عيطة 2020) و (Al-Hajri 2018; Bley et al. 2019; Chen et al. 2020; Xu et al. 2020; El-Dyasty and Elamer 2021).

جدول 3: مصفوفة ارتباط بيرسون بين بعض متغيرات الدراسة عن الفترة مجمعة*

المتغير	SPECSAL	SPECAST	SPECFV	SPECNUM	Joint Audit
MAN	0.113*	-0.019	-0.005	0.017	0.003
INST	0.283**	0.175**	0.188**	0.762	0.951
FAM	0.042	0.156	0.151**	0.015	-0.135*
FOR	0.065	0.076	0.070	0.015	0.015
GOVER	0.115*	-0.052	-0.024	0.793	0.081
CSIZE	-0.010	-0.051	-0.046	0.665	0.145
	0.860	0.364	0.412	0.668	0.982

-0.137*	0.216**	0.108	0.038	-0.012	CMEETING
0.013	0.000	0.051	0.494	0.831	
0.003	0.203**	0.171**	0.229**	0.161**	CXPERTISE
0.960	0.000	0.002	0.000	0.004	
0.082	0.252**	0.504**	0.543**	0.462**	FSIZE
0.141	0.000	0.000	0.000	0.000	
0.089	0.119*	0.248**	0.198**	0.223**	ROA
0.109	0.032	0.000	0.000	0.000	
0.124*	0.170**	0.153**	0.155**	0.247**	LEV
0.025	0.002	0.006	0.005	0.000	
0.053	-0.053	0.172**	0.058	0.118*	TOBIN'sQ
0.343	0.344	0.002	0.298	0.034	
-0.045	0.0146**	0.012	-0.009	0.134*	RCINT
0.420	0.008	0.829	0.865	0.015	
-0.045	-0.138*	-0.169**	-0.176**	-0.171**	LIQU
0.418	0.013	0.002	0.001	0.002	

* عدد المشاهدات للسنوات الخمسة مجتمعة 325 مشاهدة.

-الأرقام المميزة بنجمة تشير إلى أن الارتباط معنوي عند مستوى أقل من 1% والأرقام المميزة بنجمتين تشير إلى أن الارتباط معنوي عند مستوى أقل من 5%.

ويوضح جدول رقم (3) مصفوفة الارتباط بين بعض متغيرات الدراسة. وتشير نتائج تحليل ارتباط بيرسون إلى أن درجة التخصص الصناعي ترتبط ارتباطاً إيجابياً ومعنوياً مع كل من الملكية المؤسسية ووجود خبرة مالية لدى أحد أعضاء لجنة المراجعة وحجم الشركة والعائد على الأصول والرفع المالي، وترتبط ارتباطاً سلبياً ومعنوياً مع نسبة السيولة. كما أن درجة التخصص الصناعي مقاسة بدلالة الحصة السوقية للمبيعات ترتبط ارتباطاً إيجابياً ومعنوياً مع كل من الملكية الإدارية ودرجة حوكمة مجلس الإدارة وفرض نمو الشركة، وترتبط ارتباطاً سلبياً ومعنوياً مع درجة المخاطر المتلازمة للشركة. علاوة على ذلك، ترتبط درجة التخصص الصناعي مقاسة بدلالة الحصة السوقية للقيمة السوقية للأصول ارتباطاً إيجابياً ومعنوياً مع كل من الملكية العائلية وفرص نمو الشركة. وترتبط درجة التخصص الصناعي مقاسة بدلالة الحصة السوقية لعدد العملاء ارتباطاً إيجابياً ومعنوياً مع عدد اجتماعات لجنة المراجعة. أضف إلى ذلك، تشير نتائج تحليل ارتباط بيرسون إلى أن تبني مدخل المراجعة المشتركة يرتبط ارتباطاً سلبياً ومعنوياً مع كل من الملكية المؤسسية وحجم لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها، بينما يرتبط ارتباطاً إيجابياً ومعنوياً مع الرفع المالي.

6-5 نتائج اختبار فروض البحث

تحقيقاً لهدف البحث ولاختبار الفروض الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع، تم الاعتماد على نماذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد باستخدام تقدير الانحدار الحصين Robust Regression في تقدير معلمات نموذج الانحدار. ولاختبار الفروض الثاني والرابع والسادس والثامن والعاشر، استخدام الباحث الانحدار اللوجستي الثنائي Binomial Logistic Regression، مع تقديم التقرير في صيغة Odds Ratios، باستخدام تقدير الانحدار الحصين في تقدير معلمات نموذج الانحدار، وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي Stata Version 14.2، وتم استخدام قيمة P. Value للحكم على معنوية إحصائية الاختبار عند مستوى ثقة 95%، ومستوى معنوية 5%.

ويوضح الجدول رقم (4) نتائج التحليل الإحصائي لانحدار أنماط الملكية؛ الملكية الإدارية، والملكية العائلية، والملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية على قراري اختيار مراقب الحسابات ومدخل المراجعة، بالإضافة إلى المتغير المعدل حوكمة مجلس الإدارة ومتغيرات الرقابة. وفي النماذج من (1) إلى (4) يتم تبني، بشكل منفصل، أربعة مقاييس مختلفة لقياس متغير اختيار مراقب الحسابات، تتضمن مراقب حسابات متخصص صناعيًا اعتمادًا على الحصة السوقية لمبيعات عملائه (SPECSAL) في النموذج الأول، ومراقب حسابات متخصص صناعيًا اعتمادًا على الحصة السوقية للأصول عملائه (SPECAST) في النموذج الثاني، ومراقب حسابات متخصص صناعيًا اعتمادًا على الحصة السوقية للقيمة السوقية للأصول عملائه (SPECFV) في النموذج الثالث، ومراقب حسابات متخصص صناعيًا اعتمادًا على الحصة السوقية لعدد عملائه (SPECNUM) في النموذج الرابع. وفي النموذج (5) يتم قياس متغير المراجعة المشتركة باشتراك مکتبين أو أكثر في أداء عملية مراجعة واحدة (Joint Audit).

جدول 4: نتائج تحليل الانحدار لاختبار علاقة الملكية الإدارية، والملكية العائلية، والملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية وكل من اختيار مراقب الحسابات ومدخل المراجعة، وتأثير حوكمة

مجلس الإدارة على هذه العلاقات *

المراجعة المشتركة	طريقة قياس التخصص الصناعي لمراقب الحسابات				
	نموذج (5) Joint Audit	نموذج (4) SPECNUM	نموذج (3) SPECFV	نموذج (2) SPECAST	نموذج (1) SPECSAL
	الجزء الأول: المتغير المستقل أنماط الملكية				
	0.969	-0.00159	-0.0029	-0.0023	-0.0036
	[-2.38]	[-2.61]	[-2.32]	[-2.00]	[-2.86]
	(0.017)	(0.009)	(0.021)	(0.046)	(0.005)
	0.974	-0.0039	-0.0016	0.0034	-0.0098
					FAM

[-0.152]	[-0.52]	[-0.84]	[2.09]	[-0.50]	
(0.128)	(0.603)	(0.403)	(0.037)	(0.615)	
0.973	0.0028	0.003	0.0035	0.0041	
[-1.71]	[3.25]	[2.25]	[2.6]	[2.42]	INST
(0.087)	(0.001)	(0.025)	(0.010)	(0.016)	
1.064	0.0044	0.00076	0.0067	0.0068	
[2.01]	[2.98]	[2.67]	[2.69]	[2.59]	FOR
(0.046)	(0.004)	(0.008)	(0.008)	(0.010)	
الجزء الثاني: المتغير المعدل					
0.4713	0.0045	-0.028	-0.0345	-0.0615	
[-2.30]	[0.27]	[-1.04]	[-1.17]	[-2.05]	GOVER
(0.021)	(0.788)	(0.297)	(0.245)	(0.041)	
1.016	0.0004	0.001	0.0009	0.00099	
[3.59]	[2.05]	[2.54]	[2.55]	[2.41]	MAN*GOVER
(0.000)	(0.041)	(0.012)	(0.011)	(0.017)	
1.006	0.0003	0.0018	0.001	0.0011	
[0.85]	[0.93]	[2.27]	[1.54]	[1.29]	FAM*GOVER
(0.394)	(0.354)	(0.024)	(0.124)	(0.198)	
1.0009	-0.0008	-0.0005	-0.001	-0.0004	
[0.19]	[-2.71]	[-1.18]	[-2.13]	[-.75]	INST*GOVER
(0.851)	(0.007)	(0.239)	(0.034)	(0.454)	
0.985	-0.0012	-0.0016	-0.0013	-0.0014	
[-1.39]	[-2.70]	[-2.01]	[-1.81]	[-1.87]	FOR*GOVER
(0.166)	(0.007)	(0.045)	(0.072)	(0.063)	
الجزء الثالث: المتغيرات الرقابة					
0.358	-0.0110	-0.0484	-0.0183	-0.018	
[-2.51]	[-1.42]	[-2.95]	[-1.39]	[-1.29]	CSIZE
(0.012)	(0.155)	(0.003)	(0.166)	(0.197)	
0.5007	0.00936	0.0201	0.0059	-0.158	
[-3.28]	[1.9]	[1.73]	[1.07]	[-3.38]	CMEETING
(0.001)	(0.059)	(0.084)	(0.284)	(0.001)	
2.867	0.035	0.092	0.120	0.0489	
[2.86]	[2.42]	[3.14]	[4.59]	[1.69]	CXPERTISE
(0.004)	(0.015)	(0.002)	(0.000)	(0.091)	
1.021	0.0166	0.0828	0.0864	0.0721	
[0.13]	[2.77]	[8.24]	[9.37]	6.68]	FSIZE
(0.894)	(0.006)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	
238.21	0.090	0.467	0.243	0.599	
[2.18]	[1.36]	[3.28]	[2.13]	[4.50]	ROA
(0.030)	(0.176)	(0.001)	(0.034)	(0.000)	

16.742	0.0451	-0.0278	-0.0593	0.0798	
[2.42]	[1.23]	[-0.46]	[-1.02]	[1.34]	LEV
(0.015)	(0.221)	(0.645)	(0.308)	(0.181)	
1.0189	0.00079	0.0033	-0.0043	-0.0003	
[1.37]	[2.73]	[5.64]	[-1.71]	[-1.08]	TOBIN'sQ
(0.170)	(0.007)	(0.000)	(0.088)	(0.281)	
0.1081	0.065	0.0673	0.0238	0.1658	
[-3.22]	[1.89]	[1.21]	[0.49]	[2.85]	RCINT
(0.001)	(0.059)	(0.226)	(0.626)	(0.005)	
0.9987	-0.000026	-0.00005	-0.0004	-0.00003	
[-1.51]	[-2.99]	[-2.94]	[-2.66]	[-2.22]	LIQU
(0.130)	(0.003)	(0.004)	(0.008)	(0.027)	
158.17	-0.271	-1.419	-1.452	-1.29	
[1.50]	[-2.31]	[6.54]	[-7.52]	[-5.69]	ثابت الانحدار
(0.134)	(0.021)	(.0.000)	(0.000)	(0.000)	
إحصائيات النموذج					
69.19	80.89	51.92	33.53	17.86	F(18, 306)
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	prob>F
0.2050	0.2724	0.4220	0.4602	0.3997	R-squared
* عدد المشاهدات للسنوات الخمسة مجتمعة 325 مشاهدة.					

وتشير نتائج التحليل الإحصائي إلى معنوية النماذج الخمس في تفسير التغيرات في قراري اختيار مراقب الحسابات ومدخل المراجعة عند مستوى معنوية أقل من 5%، فقد بلغت قيمة إحصائية (F) 17.86 للنموذج الأول، و 33.53 للنموذج الثاني، و 51.92 للنموذج الثالث، و 80.89 للنموذج الرابع، و 69.19 للنموذج الخامس، كما بلغت قيمة P.Valu للخمسة نماذج 0.000، وقد بلغ معامل التحديد³ (R²) للنموذج الأول 39.97%، وللنموذج الثاني 46.02%، وللنموذج الثالث 42.2%، وللنموذج الرابع 27.24%، وللنموذج الخامس 20.5%.

وبشأن اختبار فرضي البحث الأول والثاني، استهدف هذين الفرضين اختبار ما إذا كانت الملكية الإدارية تؤثر على اختيار الشركات المقيدة في البورصة المصرية مراقب حسابات متخصص صناعيًا وتبني مدخل المراجعة المشتركة أم لا. وتوضح نتائج التحليل الإحصائي في جميع النماذج بالجدول رقم (4) وجود تأثير سلبي ذو دلالة معنوية (عند مستوى معنوية أقل من 5%) لمعامل الملكية الإدارية (MAN) في تفسير التغيرات في اختيار مراقب الحسابات ومدخل المراجعة.

³ يشير معامل التحديد إلى مقدار التغيرات في المتغير التابع؛ اختيار مراقب الحسابات المتخصص في الصناعة أو تطبيق مدخل المراجعة المشتركة التي يتم تفسيرها بواسطة التغيرات في الملكية الإدارية والملكية العائلية والملكية المؤسسية والملكية الأجنبية (المتغير المستقل) وحوكمة مجلس الإدارة (المتغير الوسيط التفاعلي) ومتغيرات الرقابة؛ وهي: حجم الشركة، ومعدل العائد على الأصول، والرفع المالي، وفرص نمو الشركة، والمخاطر المتلازمة، ونسبة السيولة.

وتخلص هذه النتائج إلى أن زيادة نسبة الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة سواء كانوا مديريين تنفيذيين أم غير تنفيذيين من إجمالي الأسهم المصدرة تؤثر سلبيًا ومعنويًا على اختيار الشركات المصرية مراقب حسابات متخصص صناعيًا، وعلى تبنيها لمدخل المراجعة المشتركة؛ أي أن الشركات ذات نسبة الملكية الإدارية الأكبر أقل طلبًا لجودة المراجعة من غيرها. وهو ما يعني قبول الفرض البديل الأول القائل بأن الملكية الإدارية تؤثر معنويًا على اختيار الشركات المقيدة في البورصة المصرية مراقب حسابات متخصص صناعيًا، وكذلك قبول الفرض البديل الثاني القائل بأن الملكية الإدارية تؤثر معنويًا على تبني الشركات المقيدة في البورصة المصرية مدخل المراجعة المشتركة.

وجاءت نتائج هذين الفرضين مختلفة مع العديد من نتائج الدراسات (Karim et al. 2013; Gerged et al. 2020; Qawqzeh et al. 2021) التي خلصت إلى وجود علاقة إيجابية بين الملكية الإدارية والطلب على جودة المراجعة، ونتائج دراسات (Awadallh (2020) والقطار وآخرون (2019) وعيطة (2020) التي خلصت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الملكية الإدارية وجودة المراجعة. ومن ناحية أخرى، جاءت نتائج هذين الفرضين متسقة مع نتائج دراسة (Khan et al. (2015) التي خلصت إلى وجود علاقة سلبية بين نسبة الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة وتعيين مراقب حسابات يتصف بالجودة. ويرى الباحث أن هناك تفسيران محتملين للعلاقة العكسية بين الملكية الإدارية وكل من اختيار مراقب حسابات متخصص صناعيًا وتبني مدخل المراجعة المشتركة، أولاً؛ اتساقاً مع وجهة نظر مواءمة المصالح، فإن زيادة ملكية المديرين لأسهم الشركة توفر دوافع أعلى لانحيازهم إلى مصالح المساهمين ومواءمة تعارض المصالح بينهما؛ مما يقلل من الطلب على خدمة مراجعة فعالة. وثانيهما؛ اتساقاً مع وجهة نظر الحصانة الإدارية، عند ارتفاع مستوى الملكية الإدارية يسيطر المديرون بدرجة أكبر على الشركة؛ مما قد يؤدي إلى وجود مجال أكبر للتصرف لتحقيق مصالحهم الذاتية، وبالتالي يكون الطلب على جودة المراجعة منخفض.

وبشأن اختبار فرضي البحث الثالث والرابع، استهدف هذين الفرضين اختبار ما إذا كانت الملكية العائلية تؤثر على اختيار الشركات المقيدة في البورصة المصرية مراقب الحسابات متخصص صناعيًا وتبني مدخل المراجعة المشتركة أم لا. وتوضح نتائج التحليل الإحصائي في جميع النماذج بالجدول رقم (4) الفشل في إيجاد تأثير ذو دلالة معنوية (عند مستوى معنوية أقل من 5%) لمعامل الملكية العائلية (FAM) في تفسير التغييرات في اختيار مراقب الحسابات ومدخل المراجعة ماعدا النموذج (2) الذي يظهر وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية (عند مستوى معنوية أقل من 5%) لمعامل الملكية العائلية في تفسير التغييرات في اختيار مراقب حسابات متخصصًا صناعيًا اعتمادًا على الحصة السوقية لأصول عملائه.

وتخلص هذه النتائج إلى أن زيادة نسبة الأسهم المملوكة لعائلة واحدة من إجمالي الأسهم المصدرة تفشل في التأثير معنويًا على اختيار الشركات المصرية مراقب حسابات متخصص في الصناعة، وتبنيها لمدخل المراجعة المشتركة؛ أي لا يختلف قراري اختيار مراقب الحسابات ومدخل المراجعة؛ وبالتالي الطلب على جودة المراجعة، في الشركات ذات نسبة الملكية العائلية الأعلى عن الشركات ذات نسبة الملكية العائلية الأقل. وهو ما يعني رفض الفرض البديل الثالث القائل بأن الملكية العائلية تؤثر معنويًا على اختيار الشركات المقيدة في البورصة المصرية مراقب حسابات متخصص صناعيًا، وكذلك رفض الفرض البديل الرابع القائل الملكية العائلية تؤثر معنويًا على تبني الشركات المقيدة في البورصة المصرية مدخل المراجعة المشتركة.

وجاءت نتائج هذين الفرضين مختلفة مع العديد من نتائج الدراسات (Chen et al. 2008; Hope et al. 2012; Kang 2014; Kang 2014; Srinidhi et al. 2014) التي خلصت إلى أن الشركات العائلية تمتلك حوافز لتعيين مراقبي حسابات ذوي جودة عالية للإشارة لاستعدادهم للحفاظ على هيكل حوكمة قوي، ونتائج دراسات (Niskanen et al. 2011; Khan et al. 2015; Darmadi et al. 2016; Hsu et al. 2018; AL-Qadasi et al. 2019; El-Dyasty and Elamer 2021) التي خلصت إلى أن الشركات العائلية قد يكون لديها طلب أقل على تعيين مراقبي حسابات ذوي جودة عالية في غياب أي أصحاب مصالح خارجيين أقوياء. ويرى الباحث أن سبب عدم وجود علاقة معنوية بين الملكية العائلية والطلب على جودة المراجعة في البيئة المصرية يرجع إلى خصائص الملكية العائلية التي تركز على المدى الطويل ودائمًا ما تشغل مناصب إدارية عليا، وبالتالي قد تعتمد على حوكمة مجلس الإدارة كبديل عن جودة المراجعة، خاصة في ظل عدم وجود انفصال واضح بين الملكية والرقابة؛ أي انخفاض مخاطر عدم تماثل المعلومات.

وبشأن اختبار فرضي البحث الخامس والسادس، استهدف هذين الفرضين اختبار ما إذا كانت الملكية المؤسسية تؤثر على اختيار الشركات المقيدة في البورصة المصرية مراقب الحسابات متخصص صناعيًا وتبني مدخل المراجعة المشتركة أم لا. وتوضح نتائج التحليل الإحصائي في جميع النماذج بالجدول رقم (4) وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية (عند مستوى معنوية أقل من 5%) لمعامل الملكية المؤسسية (INST) في تفسير التغيرات في اختيار مراقب الحسابات. ماعدا النموذج (5) الذي يظهر وجود تأثير سلبي ذو دلالة معنوية (عند مستوى معنوية أقل من 10%) لمعامل الملكية المؤسسية في تفسير التغيرات في تبني الشركات المصرية مدخل المراجعة المشتركة.

وتخلص هذه النتائج إلى أن زيادة نسبة الأسهم المملوكة لمستثمر في شكل مؤسسة مثل البنوك، وشركات التأمين، وصناديق الاستثمار من إجمالي الأسهم المصدرة تؤثر إيجابًا ومعنويًا على اختيار

الشركات المصرية مراقب حسابات متخصص صناعيًا، بينما تؤثر سلبًا ومعنويًا على تبني الشركات المصرية مدخل المراجعة المشتركة؛ أي أن الشركات ذات نسبة الملكية المؤسسية الأكبر أكثر طلبًا لجودة المراجعة من غيرها من خلال اختيار مراقب حسابات متخصص في صناعة عميل المراجعة ولكن ليس من خلال تبني مدخل المراجعة المشتركة. وهو ما يعني قبول الفرض البديل الخامس القائل بأن الملكية المؤسسية تؤثر معنويًا على اختيار الشركات المقيدة في البورصة المصرية مراقب حسابات متخصص صناعيًا، وكذلك قبول الفرض البديل السادس القائل بأن الملكية المؤسسية تؤثر معنويًا على تبني الشركات المقيدة في البورصة المصرية مدخل المراجعة المشتركة.

وجاءت نتائج هذين الفرضين متسقة مع العديد من نتائج الدراسات (Alhababsah 2019; Qawqzeh et al. 2021; El-Dyasty and Elamer 2021; Guizani and Abdalkrim 2021) التي خلصت إلى أن الملكية المؤسسية تشجع الإدارة على تحسين جودة التقارير من خلال تعيين مراقبي حسابات يُنظر إليهم على أنهم يقدمون جودة مراجعة أعلى. ومن ناحية أخرى، جاءت نتائج هذين الفرضين مختلفة مع نتائج دراسات Mitra et al. (2007) والطار وآخرون (2019) التي خلصت إلى وجود علاقة عكسية بين الملكية المؤسسية والطلب على جودة المراجعة. ويرى الباحث أن المستثمر المؤسسي يساعد في تعزيز السياسات التي تهدف إلى زيادة قيمة الشركة لأن لديه قوة تصويت كافي في أداء دوره الرقابي من خلال الاستعانة بمراقبي حسابات متخصصين صناعيًا.

وبشأن اختبار فرضي البحث السابع والثامن، استهدف هذين الفرضين اختبار ما إذا كانت الملكية الأجنبية تؤثر على اختيار الشركات المقيدة في البورصة المصرية مراقب الحسابات متخصص صناعيًا وتبني مدخل المراجعة المشتركة أم لا. وتوضح نتائج التحليل الإحصائي في جميع النماذج بالجدول رقم (4) وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية (عند مستوى معنوية أقل من 5%) لمعامل الملكية الأجنبية (FOR) في تفسير التغييرات في اختيار مراقب الحسابات ومدخل المراجعة.

وتخلص هذه النتائج إلى أن زيادة نسبة الأسهم المملوكة لمستثمرين أجانب من إجمالي الأسهم المصدرة تؤثر إيجابًا ومعنويًا على اختيار الشركات المصرية مراقب حسابات متخصص صناعيًا، وتبنيها لمدخل المراجعة المشتركة؛ أي أن الشركات ذات نسبة الملكية الأجنبية الأكبر أكثر طلبًا لجودة المراجعة من غيرها. وهو ما يعني قبول الفرض السابع القائل بأن الملكية الأجنبية تؤثر معنويًا على اختيار الشركات المقيدة في البورصة المصرية مراقب حسابات متخصص في الصناعة، وكذلك قبول الفرض البديل الثامن القائل بأن الملكية الأجنبية تؤثر معنويًا على تبني الشركات المقيدة في البورصة المصرية مدخل المراجعة المشتركة.

وجاءت نتائج هذين الفرضين متسقة مع العديد من نتائج الدراسات (Karim et al. 2013; Ben- Hassoun et al. 2018; ÖZCAN 2018; Kim et al. 2019) التي خلصت إلى أن وجود علاقة إيجابية بين مستوى الأسهم الأجنبية والطلب على جودة المراجعة. ويرى الباحث أن المستثمرين الأجانب يطلبون تبني مدخل المراجعة المشتركة وتعيين مراقبو حسابات ذوو جودة عالية قادرون بشكل أفضل على تقديم جودة مراجعة مرتفعة بهدف مواجهة عدم التأكد المصاحب للاستثمار الأجنبي، الحد من عدم تماثل المعلومات.

وبشأن اختبار فرضي البحث التاسع والعاشر، استهدف هذين الفرضين اختبار ما إذا كانت درجة حوكمة مجلس الإدارة تؤثر على العلاقة بين نمط الملكية وكل من اختيار الشركات المقيدة في البورصة المصرية مراقب حسابات متخصص صناعيًا وتبني مدخل المراجعة المشتركة أم لا. وتوضح نتائج التحليل الإحصائي في جميع النماذج بالجدول رقم (4) وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية (عند مستوى معنوية أقل من 5%) لمعامل تفاعل الملكية الإدارية مع حوكمة مجلس الإدارة (MAN*GOVER) في تفسير التغييرات في اختيار مراقب الحسابات ومدخل المراجعة. وتخلص هذه النتائج إلى أن درجة حوكمة مجلس الإدارة تؤثر على اتجاه ومعنوية العلاقة بين نسبة الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة واختيار الشركات المصرية مراقب حسابات متخصص صناعيًا، وتبنيها لمدخل المراجعة المشتركة؛ حيث يظهر التحليل الإحصائي وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية (عند مستوى معنوية أقل من 5%) للملكية الإدارية في ظل درجة حوكمة مجلس الإدارة على اختيار الشركات المصرية مراقب حسابات متخصص صناعيًا، وتبنيها لمدخل المراجعة المشتركة؛ أي أن الشركات ذات نسبة الملكية الإدارية الأكبر أكثر طلبًا لجودة المراجعة من غيرها عندما يكون مجلس الإدارة أكثر التزامًا بحوكمة الشركات.

كما توضح نتائج التحليل الإحصائي في جميع النماذج بالجدول رقم (4) الفشل في إيجاد تأثير ذو دلالة معنوية (عند مستوى معنوية أقل من 5%) لمعامل تفاعل الملكية العائلية مع حوكمة مجلس الإدارة (FAM*GOVER) في تفسير التغييرات في اختيار مراقب الحسابات ومدخل المراجعة ماعدا النموذج (3) الذي يظهر وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية (عند مستوى معنوية أقل من 5%) لمعامل تفاعل الملكية العائلية مع حوكمة مجلس الإدارة في تفسير التغييرات في اختيار مراقب حسابات متخصص صناعيًا اعتمادًا على الحصة السوقية للقيمة السوقية لأصول عملائه. وتخلص هذه النتائج إلى أن درجة حوكمة مجلس الإدارة تقشل في التأثير المعنوي على اتجاه ومعنوية العلاقة بين نسبة الأسهم المملوكة لعائلة واحدة واختيار الشركات المصرية مراقب حسابات متخصص صناعيًا، أو تبنيها لمدخل المراجعة المشتركة؛ أي لا تختلف العلاقة بين نسبة الملكية العائلية وقراري اختيار مراقب الحسابات ومدخل المراجعة؛ وبالتالي لا يختلف الطلب على جودة المراجعة، باختلاف درجة حوكمة مجلس الإدارة.

وفي السياق نفسه، توضح نتائج التحليل الإحصائي في جميع النماذج بالجدول رقم (4) الفشل في إيجاد تأثير ذو دلالة معنوية (عند مستوى معنوية أقل من 5%) لمعامل تفاعل الملكية المؤسسية مع حوكمة مجلس الإدارة (INST*GOVER) في تفسير التغييرات في اختيار مراقب الحسابات ومدخل المراجعة ماعدا النموذجين (2) و(4) الذين يظهران وجود تأثير سلبي ذو دلالة معنوية (عند مستوى معنوية أقل من 5%) لمعامل تفاعل الملكية المؤسسية مع حوكمة مجلس الإدارة في تفسير التغييرات في اختيار مراقب حسابات متخصص صناعيًا اعتمادًا على الحصة السوقية لكل من أصول عملائه وعددهم. وتخلص هذه النتائج إلى أن درجة حوكمة مجلس الإدارة تؤثر على اتجاه ومعنوية العلاقة بين نسبة الأسهم المملوكة لمستثمر في شكل مؤسسة من إجمالي الأسهم المصدرة واختيار الشركات المصرية مراقب حسابات متخصص صناعيًا، أو تبنيها لمدخل المراجعة المشتركة؛ حيث غيرت من الاتجاه الإيجابي والمعنوي للعلاقة بين نسبة الأسهم المملوكة لمستثمر مؤسسي واختيار الشركات المصرية مراقب حسابات متخصص صناعيًا إلى عدم وجود علاقة معنوية بينهم عند قياس التخصص الصناعي بدلالة الحصة السوقية للمبيعات وللقيمة السوقية لأصول عملائه، وإلى علاقة سلبية ومعنوية بينهم عند قياس التخصص الصناعي بدلالة الحصة السوقية لأصول عملائه وعددهم. وبالمثل، غيرت من الاتجاه السلبي والمعنوي للعلاقة بين نسبة الأسهم المملوكة لمستثمر مؤسسي واختيار الشركات المصرية تبني مدخل المراجعة المشتركة إلى عدم وجود علاقة معنوية بينهم.

وأخير، توضح نتائج التحليل الإحصائي في جميع النماذج بالجدول رقم (4) وجود تأثير سلبي ذو دلالة معنوية (عند مستوى معنوية أقل من 10%) لمعامل تفاعل الملكية الأجنبية مع حوكمة مجلس الإدارة (FOR*GOVER) في تفسير التغييرات في اختيار مراقب الحسابات ومدخل المراجعة. ماعدا النموذج (5) الذي يظهر الفشل في إيجاد تأثير ذو دلالة معنوية (عند مستوى معنوية أقل من 5%) لمعامل تفاعل الملكية الأجنبية مع حوكمة مجلس الإدارة في تفسير التغييرات في تبني الشركات المصرية مدخل المراجعة. وتخلص هذه النتائج إلى أن درجة حوكمة مجلس الإدارة تؤثر على اتجاه ومعنوية العلاقة بين نسبة الأسهم المملوكة لمستثمرين أجنبيا واختيار الشركات المصرية مراقب حسابات متخصص صناعيًا، وتبنيها لمدخل المراجعة المشتركة؛ حيث يظهر التحليل الإحصائي وجود تأثير سلبي ذو دلالة معنوية (عند مستوى معنوية أقل من 5%) للملكية الأجنبية في ظل درجة حوكمة مجلس الإدارة على اختيار الشركات المصرية مراقب حسابات متخصص صناعيًا، وعدم وجود تأثير معنوي على تبنيها لمدخل المراجعة المشتركة؛ أي أن الشركات ذات نسبة الملكية الأجنبية الأكبر تكون أقل طلبًا لجودة المراجعة من غيرها عندما يكون مجلس الإدارة أكثر التزامًا بحوكمة الشركات. وبناء على نتائج التحليل الإحصائي السابقة، يمكن للباحث قبول الفرض البديل التاسع القائل بأن تأثير نمط الملكية على اختيار الشركات المقيدة في

البورصة المصرية مراقب حسابات متخصص صناعيًا يختلف باختلاف درجة حوكمة مجلس الإدارة، وكذلك قبول الفرض البديل العاشر القائل بأن تأثير نمط الملكية على تبني الشركات المقيدة في البورصة المصرية مدخل المراجعة المشتركة يختلف باختلاف درجة حوكمة مجلس الإدارة.

وتسفر العديد من المتغيرات الرقابية على نتائج محاسبية متسقة مع البحث المحاسبي، فتشير نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود تأثير إيجابي معنوي ($P.Value < 0.05$) لكل من الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة وحجم الشركة والعائد على الأصول على اختيار مراقب حسابات متخصص في صناعة الشركة، ووجود تأثير سلبي معنوي ($P.Value < 0.05$) لنسبة السيولة على اختيار مراقب حسابات متخصص في صناعة الشركة. وبالمثل، ووجود تأثير إيجابي معنوي ($P.Value < 0.05$) لكل من الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة والعائد على الأصول والرفع المالي على تبني الشركات المصرية مدخل المراجعة المشتركة، ووجود تأثير سلبي معنوي ($P.Value < 0.05$) لكل من عدد أعضاء لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتهم والمخاطر المتلازمة على تبني الشركات المصرية مدخل المراجعة المشتركة.

6-6 تحليل الحساسية

بالنسبة لمتغير اختيار مراقب الحسابات، تم تحليل الحساسية من خلال تغيير طريقة قياسه، حيث تم استخدام حجم مكتب المراجعة FIRM SIZE كمتغير تابع، واستخدم لقياسه متغير وهمي يأخذ الوزن (1) إذا تم مراجعة الشركة من خلال أحد مكاتب المراجعة التي تنتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى ويأخذ الوزن (صفر) بخلاف ذلك. وبالنسبة لمتغير تبني مدخل المراجعة المشتركة، تم تحليل الحساسية من خلال تغيير طريقة قياسه اعتمادًا على متغيرين فرعيين، أولاهما؛ JABF ويأخذ الوزن (1) إذا اشترك أكثر من مكتب مراجعة في عملية المراجعة الواحدة أحدهما ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى والآخر ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأجنبية بخلاف الأربع الكبرى ويأخذ الوزن (صفر) بخلاف ذلك. وثانيهما؛ JABL ويأخذ الوزن (1) إذا اشترك أكثر من مكتب مراجعة في عملية المراجعة الواحدة أحدهما ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى والآخر مكتب محلي لا ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأجنبية ويأخذ الوزن (صفر) بخلاف ذلك.

وتحقيقًا لهدف البحث واختبار فروضه، استخدم الباحث الانحدار اللوجستي الثنائي Binomial Logistic Regression، مع تقديم التقرير في صيغة Odds Ratios، باستخدام تقدير الانحدار الحصين في تقدير معلمات نموذج الانحدار. ويوضح الجدول رقم (5) نتائج التحليل الإحصائي لانحدار نمط الملكية؛ الملكية الإدارية، والملكية العائلية، والملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية على قراري اختيار المراجع ومدخل المراجعة، بالإضافة إلى المتغير المعدل حوكمة مجلس الإدارة ومتغيرات الرقابة.

جدول 5: نتائج تحليل الانحدار لاختبار علاقة الملكية الإدارية، والملكية العائلية، والملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية وكل من اختيار مراقب الحسابات ومدخل المراجعة، وتأثير حوكمة مجلس الإدارة على هذه العلاقات *

متغير تبني المراجعة المشتركة		اختيار مراقب الحسابات	
نموذج (3) JABL	نموذج (2) JABF	نموذج (1) FIRMSIZE	المتغيرات
الجزء الأول: المتغير المستقل أنماط الملكية			
0.975 [-1.22] (0.222)	0.951 [-3.07] (0.002)	0.937 [-2.94] (0.003)	MAN
1.027 [1.11] (0.267)	1.004 [0.16] (0.874)	0.9559 [-2.21] (0.027)	FAM
1.084 [2.44] (0.015)	1.015 [0.89] (0.371)	1.032 [1.10] (0.273)	INST
1.318 [2.32] (0.020)	1.162 [2.28] (0.023)	1.226 [4.19] (0.000)	FOR
الجزء الثاني: المتغير المعدل			
0.355 [-1.97] (0.049)	1.250 [0.68] (0.497)	0.758 [-1.23] (0.217)	GOVER
1.0116 [1.30] (0.195)	1.0164 [2.86] (0.004)	1.024 [3.56] (0.000)	MAN*GOVER
1.009 [0.94] (0.347)	0.983 [-1.56] (0.118)	1.012 [1.45] (0.148)	FAM*GOVER
0.909 [-3.27] (0.001)	0.988 [-2.12] (0.034)	0.993 [-0.71] (0.475)	INST*GOVER
0.919 [-2.33] (0.020)	0.946 [-2.74] (0.014)	0.948 [-4.12] (0.000)	FOR*GOVER
الجزء الثالث: المتغيرات الرقابية			
1.865 [1.20] (0.229)	0.3846 [-1.52] (0.128)	0.745 [-1.20] (0.230)	CSIZE
0.740 [-1.03]	0.2733 [-3.45]	0.969 [-0.41]	CMEETING

(0.305)	(0.001)	(0.685)	
5.331	2.882	2.244	
[2.25]	[1.96]	[1.93]	CEXPERTISE
(0.024)	(0.050)	(0.053)	
0.4526	1.121	2.244	
[-2.71]	[0.46]	[4.89]	FSIZE
(0.007)	(0.648)	(0.000)	
18611.8	183.87	411.77	
[1.69]	[1.61]	[2.54]	ROA
(0.090)	(0.107)	(0.011)	
155.56	6.3899	66.47	
[1.76]	[0.80]	[3.92]	LEV
(0.079)	(0.425)	(0.000)	
1.008	1.059	1.364	
[0.43]	[2.64]	[1.39]	TOBIN'sQ
(0.670)	(0.008)	(0.163)	
19.796	0.0167	0.654	
[1.65]	[-0.49]	[-0.48]	RCINT
(0.100)	(0.626)	(0.628)	
0.4539	0.9557	0.602	
[-2.38]	[-0.41]	[-2.93]	LIQU
(0.017)	(0.683)	(0.003)	
80115.7	34.011	0.00001	
[2.130]	[0.74]	[-4.92]	ثابت الانحدار
(.0.033)	(0.462)	(0.000)	
إحصائيات النموذج			
58.59	36.65	90.68	F(18, 306)
0.000	0.000	0.000	prob>F
0.4520	0.2399	0.4364	R-squared

* عدد المشاهدات للسنوات الخمسة مجتمعة 325 مشاهدة.

وتشير نتائج التحليل الإحصائي إلى معنوية النماذج الثلاث في تفسير التغيرات في قراري اختيار مراقب الحسابات ومدخل المراجعة عند مستوى معنوية أقل من 5%، فقد بلغت قيمة إحصائية (F) 90.68 للنموذج الأول، و36.65 للنموذج الثاني، و58.59 للنموذج الثالث، كما بلغت قيمة P.Valu للثلاث نماذج 0.000، وقد بلغ معامل التحديد (R^2) للنموذج الأول 43.64%، وللنموذج الثاني 23.99%، وللنموذج الثالث 45.2%.

وتوضح نتائج التحليل الإحصائي في النموذج (1) بالجدول رقم (5) وجود تأثير سلبي ذو دلالة معنوية (عند مستوى معنوية أقل من 5%) للملكية الإدارية والملكية العائلية، ووجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية (عند مستوى معنوية أقل من 5%) للملكية الأجنبية في تفسير التغيرات في اختيار مراقب الحسابات ينتمي

إلى أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى. بينما فشلت نتائج التحليل الإحصائي في إيجاد تأثير معنوي للملكية المؤسسية على اختيار مراقب حسابات ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى. **وتؤيد هذه النتائج قبول فروض البحث الأول والثالث والسابع ورفض فرض البحث الخامس.** واعتمادًا على هذه النتائج يمكن القول إن الشركات التي تتمتع بزيادة نسبة الملكية الإدارية والملكية العائلية (الملكية الأجنبية) أقل (أكبر) احتمالاً لتعيين مراقب حسابات ينتمي لأحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى.

كما توضح نتائج التحليل الإحصائي في النموذج (2) بالجدول رقم (5) وجود تأثير سلبي ذو دلالة معنوية (عند مستوى معنوية أقل من 5%) للملكية الإدارية، ووجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية (عند مستوى معنوية أقل من 5%) للملكية الأجنبية على تبني الشركات المصرية مدخل المراجعة المشتركة من خلال مكتب مراجعة ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى ومكتب مراجعة آخر ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأجنبية بخلاف الأربع الكبرى. بينما فشلت نتائج التحليل الإحصائي في إيجاد تأثير معنوي للملكية العائلية والملكية المؤسسية على اختيار مدخل المراجعة. **وتؤيد هذه النتائج قبول فرضي البحث الثاني الثامن ورفض فرضي البحث الرابع والسادس.** واعتمادًا على هذه النتائج يمكن القول إن الشركات التي تتمتع بزيادة نسبة الملكية الإدارية (الملكية الأجنبية) أقل (أكبر) احتمالاً لتبني مدخل المراجعة المشتركة من خلال مكتب مراجعة ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى ومكتب مراجعة آخر ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأجنبية بخلاف الأربع الكبرى.

وفي السياق نفسه، توضح نتائج التحليل الإحصائي في النموذج (3) بالجدول رقم (5) وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية (عند مستوى معنوية أقل من 5%) للملكية المؤسسية والملكية الأجنبية على تبني الشركات المصرية مدخل المراجعة المشتركة من خلال مكتب مراجعة ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى ومكتب مراجعة آخر محلي لا ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأجنبية. بينما فشلت نتائج التحليل الإحصائي في إيجاد تأثير معنوي للملكية الإدارية والملكية العائلية على اختيار مدخل المراجعة. **وتؤيد هذه النتائج قبول فروض البحث السادس والثامن ورفض فرضي البحث الثاني والرابع.** واعتمادًا على هذه النتائج يمكن القول إن الشركات التي تتمتع بزيادة نسبة الملكية المؤسسية والملكية الأجنبية أكثر احتمالاً لتبني مدخل المراجعة المشتركة من خلال مكتب مراجعة ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى ومكتب مراجعة آخر محلي لا ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأجنبية.

وبشأن اختبار ما إذا كانت درجة حوكمة مجلس الإدارة تؤثر على العلاقة بين نمط الملكية واختيار الشركات المقيدة في البورصة المصرية مراقب الحسابات أم لا. توضح نتائج التحليل الإحصائي في النموذج (1) بالجدول رقم (5) وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية (عند مستوى معنوية أقل من 5%) لمعامل تفاعل الملكية الإدارية مع حوكمة مجلس الإدارة في تفسير التغيرات في اختيار مراقب الحسابات.

وتخلص هذه النتائج إلى أن درجة حوكمة مجلس الإدارة تؤثر على اتجاه ومعنوية العلاقة بين نسبة الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة واختيار الشركات المصرية مراقب حسابات من الأربع الكبار؛ أي أن الشركات ذات نسبة الملكية الإدارية الأكبر أكثر طلبًا لجودة المراجعة من غيرها عندما يكون مجلس الإدارة أكثر التزامًا بحوكمة الشركات. كما توضح نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير سلبي ذو دلالة معنوية (عند مستوى معنوية أقل من 5%) لمعامل تفاعل الملكية الأجنبية مع حوكمة مجلس الإدارة (FOR*GOVER) في تفسير التغييرات في اختيار مراقب الحسابات. وتخلص هذه النتائج إلى أن درجة حوكمة مجلس الإدارة تؤثر على اتجاه ومعنوية العلاقة بين نسبة الأسهم المملوكة لمستثمرين أجانب واختيار الشركات المصرية مراقب حسابات من الأربع الكبار؛ أي أن الشركات ذات نسبة الملكية الأجنبية الأكبر تكون أقل طلبًا لجودة المراجعة من غيرها عندما يكون مجلس الإدارة أكثر التزامًا بحوكمة الشركات.

وبشأن اختبار ما إذا كانت درجة حوكمة مجلس الإدارة تؤثر على العلاقة بين نمط الملكية وتبني الشركات المقيدة في البورصة المصرية مدخل المراجعة أم لا. توضح نتائج التحليل الإحصائي في النموذجين (2) و(3) بالجدول رقم (5) وجود تأثير سلبي ذو دلالة معنوية (عند مستوى معنوية أقل من 5%) لمعامل تفاعل الملكية المؤسسية والملكية الأجنبية مع حوكمة مجلس الإدارة في تفسير التغييرات في تبني مدخل المراجعة. وتخلص هذه النتائج إلى أن درجة حوكمة مجلس الإدارة تؤثر على اتجاه ومعنوية العلاقة بين نسبة الملكية المؤسسية والملكية الأجنبية وتبني الشركات المصرية تبني مدخل المراجعة المشتركة من خلال مكتب مراجعة ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى ومكتب مراجعة آخر ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأجنبية بخلاف الأربع الكبرى، أو مكتب مراجعة آخر محلي لا ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأجنبية. كما توضح نتائج التحليل الإحصائي في النموذج (2) وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية (عند مستوى معنوية أقل من 5%) لمعامل تفاعل الملكية الإدارية مع حوكمة مجلس الإدارة في تفسير التغييرات في تبني مدخل المراجعة. وتخلص هذه النتائج إلى أن درجة حوكمة مجلس الإدارة تؤثر على اتجاه ومعنوية العلاقة بين نسبة الملكية الإدارية واختيار الشركات المصرية تبني مدخل المراجعة المشتركة من خلال مكتب مراجعة ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى ومكتب مراجعة آخر ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأجنبية.

6-7 خلاصة البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة

استهدف هذا البحث دراسة واختبار أثر الملكية الإدارية والملكية العائلية والملكية المؤسسية والملكية الأجنبية على كل من اختيار مراقب حسابات متخصص صناعيًا وتبني مدخل المراجعة المشتركة، وأثر حوكمة مجلس الإدارة على هاتين العلاقتين. وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية عن الفترة من 2015 وحتى 2019م.

وأظهرت نتائج الدراسة التطبيقية أن الملكية الإدارية تؤثر سلبًا ومعنويًا على اختيار مراقب الحسابات، سواء كان متخصص صناعيًا أو ينتمي إلى مكاتب المراجعة الأربع الكبرى. كما أنها تؤثر سلبًا ومعنويًا على تبني مدخل المراجعة المشتركة بصفة عامة، وتبني مدخل المراجعة المشتركة من خلال مكتب مراجعة ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى ومكتب مراجعة آخر ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأجنبية بخلاف الأربع الكبرى بصفة خاصة. كما يزداد احتمال اختيار الشركات المصرية ذات نسبة الملكية الادارية الأكبر مراقب حسابات متخصص صناعيًا أو تبني مدخل المراجعة المشتركة عن غيرها عندما يكون مجلس الإدارة أكثر التزامًا بحوكمة الشركات.

كما بينت نتائج الدراسة التطبيقية أن الملكية العائلية تفشل في التأثير معنويًا على اختيار الشركات المصرية مراقب حسابات متخصص صناعيًا، وتبنيها لمدخل المراجعة المشتركة؛ حيث لا يختلف الطلب على جودة المراجعة في الشركات ذات نسبة الملكية العائلية الأعلى عن الشركات ذات نسبة الملكية العائلية الأقل. وعلى العكس، تؤثر الملكية العائلية سلبًا ومعنويًا على قرار اختيار مراقب حسابات ينتمي إلى مكاتب المراجعة الأربع الكبرى. كما أن درجة حوكمة مجلس الإدارة تفشل في التأثير المعنوي على اتجاه ومعنوية العلاقة بين نسبة الأسهم المملوكة لعائلة واحدة واختيار الشركات المصرية مراقب حسابات متخصص صناعيًا، أو تبنيها لمدخل المراجعة المشتركة.

وخلصت الدراسة التطبيقية أيضًا إلى أن الملكية المؤسسية تؤثر إيجابًا ومعنويًا على اختيار الشركات المصرية مراقب حسابات متخصص صناعيًا، وتفشل في التأثير معنويًا على قرار اختيار مراقب حسابات ينتمي إلى مكاتب المراجعة الأربع الكبرى. كما أنها تؤثر سلبًا ومعنويًا على تبني مدخل المراجعة المشتركة بصفة عامة، وتؤثر إيجابًا ومعنويًا تبني مدخل المراجعة المشتركة من خلال مكتب مراجعة ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى ومكتب مراجعة آخر محلي لا ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأجنبية بصفة خاصة. وخلصت أيضًا إلى أن درجة حوكمة مجلس الإدارة تؤثر جزئيًا على اتجاه ومعنوية العلاقة بين نسبة الأسهم المملوكة لمستثمر مؤسسي واختيار الشركات المصرية مراقب حسابات متخصص صناعيًا، أو تبنيها لمدخل المراجعة المشتركة

وأخيرًا، أوضحت الدراسة التطبيقية أن الملكية الأجنبية تؤثر إيجابًا ومعنويًا على اختيار مراقب الحسابات، سواء كان متخصص صناعيًا أو ينتمي إلى مكاتب المراجعة الأربع الكبرى. كما أنها تؤثر إيجابًا ومعنويًا على اختيار تبني مدخل المراجعة المشتركة بصفة عامة، وتبني مدخل المراجعة المشتركة من خلال مكتب مراجعة ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى ومكتب مراجعة آخر ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأجنبية بخلاف الأربع الكبرى أو من خلال مكتب مراجعة ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى ومكتب مراجعة آخر محلي لا ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأجنبية بصفة

خاصة. كما ينخفض احتمال اختيار الشركات المصرية ذات نسبة الملكية الأجنبية الأكبر مراقب حسابات متخصص صناعيًا أو ينتمي إلى مكاتب المراجعة الأربع الكبرى أو تبني مدخل المراجعة المشتركة عن غيرها عندما يكون مجلس الإدارة أكثر التزامًا بحوكمة الشركات.

وفي ضوء أهداف البحث ومشكلته وحدوده، وما انتهى إليه من نتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ينبغي على الشركات الحرص على استيفاء متطلبات حوكمة مجلس الإدارة بشكل عام، وفي ظل سيطرة الإدارة العليا على نسبة كبيرة من إجمالي عدد الأسهم المصدرة بشكل خاص؛ للحد من مشاكل الوكالة.
 - يلاحظ ضعف الملكية الأجنبية في الشركات المصرية؛ لافتقار التقارير المالية إلى الشفافية بسبب أن آليات حوكمة الشركات غير فعالة، ولذلك تحتاج الهيئة العامة للرقابة المالية إلى إعادة النظر في إصلاح حوكمة الشركات بجانب ضرورة التحديث المستمر لمعايير المحاسبة والمراجعة.
 - إجراء مزيد من البحوث بهدف فهم دوافع اختيار مراقب الحسابات وتبني مدخل المراجعة المشتركة في الشركات المصرية، وبالتالي فهم سوق خدمات المراجعة في مصر، الأمر الذي قد ينعكس على كفاءة الاستثمار.
 - ينبغي على الهيئة العامة للرقابة المالية طلب تقرير شفافية من مكاتب المراجعة المقيدة لديها بهدف مساعدة الشركات عند اختيار مراقب الحسابات، من خلال توفير معلومات تساعد متخذ القرار على تقييم الخدمات، والخبرات، والمؤهلات المتوفرة عن مكاتب المراجعة.
- واستنادًا إلى ما توصل إليه البحث بشقيه النظري والعملي، يعتقد الباحث بأهمية البحث مستقبلاً في بعض المجالات ذات الصلة، والتي من أهمها ما يلي:

- أثر دورة حياة الشركة على العلاقة بين نمط الملكية واختيار مراقب الحسابات.
- أثر خصائص لجنة المراجعة على اختيار مراقب الحسابات أو تبني مدخل المراجعة المشتركة.
- أثر نمط هيكل الملكية على تغيير مراقب الحسابات، أو أتعاب المراجعة.
- أثر خصائص البيانات الضخمة على اختيار مراقب الحسابات.
- أثر فعالية هيكل الرقابة الداخلية على اختيار مراقب الحسابات ومدخل المراجعة.
- أثر اعتراف عميل المراجعة بالأصول الرقمية على اختيار مراقب الحسابات

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أبو زيد، عيد محمود (2020). أثر تركيز الملكية على العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات والفترة الزمنية لارتباطه بعميل المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. **مجلة المحاسبة والمراجعة**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، 9(2): 359-400.
- البلتاجي، يسري محمد محمود (2017). أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية السعودية. **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 54(2): 1-30.
- الجمهوري، إيمان عبد الفتاح حسن (2018). دور المراجعة المشتركة في تحسين جودة عملية المراجعة وتضييق فجوة توقعات المراجعة -دراسة ميدانية. **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، 4(5): 363-397.
- الحوشي، محمد محمود (2015). أثر العلاقة بين هيكل الملكية والتحفيز المحاسبي على تكلفة التمويل بالملكية. **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية، 52(2): 1-43.
- القطار، حسن عبد الحميد، ومراد، ممدوح هاشم، ومحمد، إسماعيل السيد (2019). العلاقة بين هيكل الملكية وجودة المراجعة: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 41(3): 83-114.
- حسين، أمل حسين محمد (2018). المراجعة المشتركة في بيئة الممارسة المهنية المصرية: دراسة مقارنة مع إطار مقترح. **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة أسيوط، 64: 101-126.
- خلف، محمد سامي سلامة (2020). أثر التخصص الصناعي للمراجع وجوده التقارير المالية على كفاءة الاستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية. **الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 24(4): 410-460.
- عفيفي، هلال عبد الفتاح (2015). أثر حوكمة مجلس الإدارة على الاحتفاظ بالنقدية في الشركات المساهمة المصرية: دراسة اختبارية. **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة - جامعة المنصورة، 39(4): 51-118.

على، محمود أحمد أحمد (2018). أثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة المحاسبة والمراجعة*، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، 7(4): 53-85.

على، نهى محمد زكي محمد (2020). أثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعميله على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 4(2): 361-447.

عيطه، متولي السيد متولي (2020). أثر نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة السعودية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 4(1): 1-54.

قنديل، ياسر سعيد سعد (2022). الدور المعدل لهيكل الملكية في تأثير خصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة: دليل من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، 3(1): 1019-1084.

محمود، حسن شلقامي (2016). منهج مقترح لتطوير ممارسات المراجعة المشتركة وتوجيه محاور التطوير في ضوء جودة وتكاليف عملية المراجعة -دراسة ميدانية. *مجلة المحاسبة والمراجعة*، كلية التجارة، بني سويف، 4(1): 133-180.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Abdel-Meguid, A., Samaha, K., and Dahawy, K. (2014). Preliminary Evidence on the Relationship between Corporate Governance Attributes and Audit Committee Functionality in Egypt: Beyond hecking the Box. *Corporate Governance*. 14(2):197-210.

Abdullah, W. Z. W., Ismail, S., and Jamaluddin, N. (2008). The Impact of Board Composition, Ownership and CEO Duality on Audit Quality: The Malaysian Evidence. *Management and Accounting Review*, 7(2):17-28.

Alanezi, F. S., Alfaraih, M. M., Alrashaid, E. A., and Albolushi, S. S. (2012). Dual/Joint Auditors and the Level of Compliance with International

- Financial Reporting Standards (IFRS-Required Disclosure): The Case of Financial Institutions in Kuwait. *Journal of Economic and Administrative Sciences*, 28 (2):109-129.
- AlLawaqleh, Q. A., ALmasria, N. A., and ALSawalhah, J. M. (2021). The Effect of Board of Directors and CEO on Audit Quality: Evidence from Listed Manufacturing Firms in Jordan. *The Journal of Asian Finance, Economics, and Business*, 8(2):243-253.
- Alfraih, M. M. (2017). Choosing an External Auditor: Does the Composition of Boards of Directors Matter?. *International Journal of Law and Management*, 59(3):394-412.
- Alfraih, M.M. 2016. Does Ownership Structure Affect the Quality of Auditor pair Composition?’, *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 15(2):245-263.
- Alhababsah, S. (2019). Ownership Structure and Audit Quality: An Empirical Analysis Considering Ownership Types in Jordan. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 35:71-84.
- Al-Haddad, L., and Whittington, M. (2019). The Impact of Corporate Governance Mechanisms on Real and Accrual Earnings Management Practices: Evidence from Jordan. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 19(6):1167-1186.
- Al-Hadi, A., Habib, A., Al-Yahyaee, K., and Eulaiwi, B. (2017). Joint Audit, Political Connections and Cost of Debt Capital. *International Journal of Auditing*, 21(3):249-270.
- Al-Hajri, M. O. (2018). Corporate Governance and Auditor Choice in Kuwait. *Studies in Business and Economics*, 21(1):27-51.
- Al-Hamadeen, R., AlHmoud, T., El-Nader, H., Alsharairi, M., and Almasri, F. (2021). Do Boards Influence Audit Quality? A Multidimensional Analysis. *Journal of Governance and Regulation*, 10(1):125-138.

- Ali, A., Chen, T. Y., and Radhakrishnan, S. (2007). Corporate Disclosures by Family Firms. *Journal of accounting and economics*, 44(1-2):238-286.
- Almutairi, A. R., Dunn, K. A., and Skantz, T. (2009). Auditor Tenure, Auditor Specialization, and Information Asymmetry. *Managerial Auditing Journal*. 24(7):600-623.
- AL-Qadasi, A. A., Abidin, S., and Al-Jaifi, H. A. (2019). The Puzzle of Internal Audit Function Budget toward Specialist Auditor Choice and Audit Fees: Does Family Ownership Matter? Malaysian Evidence. *Managerial Auditing Journal*, 34(2):208-243.
- Al-Rahahleh, A. S. (2016). Corporate Governance Quality and Cash Conversion Cycle: Evidence from Jordan. *International Business Research*, 9(10):140-150.
- Alsadoun, N., and Aljabr, Y. (2014). Joint Audit and Cost of Equity Capital: Evidence from Saudi Arabia. *Managerial Auditing Journal*, 35(3):1201-1228.
- Alshammari, S. (2014). *Corporate governance and audit quality: the case of Kuwait*, Doctoral dissertation, Bond University. Available at: https://pure.bond.edu.au/ws/portalfiles/portal/36191797/Saad_Alsammari_Thesis.pdf
- Alves, S. M. G. (2012). Ownership Structure and Earnings Management: Evidence from Portugal. *Australasian Accounting Business and Finance Journal* 6 (1):57-74.
- Anderson, R. C., and Reeb, D. M. (2004). Board Composition: Balancing Family Influence in SandP 500 firms. *Administrative Science Quarterly*, 49(2):209-237.
- Anderson, R. C., Mansi, S. A., and Reeb, D. M. (2003). Founding Family Ownership and the Agency Cost of Debt. *Journal of Financial Economics*, 68(2):263-285.

- André, P., Broye, G., Pong, C., and Schatt, A. 2016. Are Joint Audits Associated with Higher Audit Fees?. *European Accounting Review*, 25(2):245–274.
- Apriada, K., and M.S. Suardikha. (2016). Pengaruh Struktur Kepemilikan Saham, Struktur Modal dan Profitabilitas pada Nilai Perusahaan. *E-Jurnal Ekonomi dan Bisnis Universitas Udayana* 5(2): 201–218.
- Arregle, J. L., Hitt, M. A., Sirmon, D. G., and Very, P. (2007). The Development of Organizational Social Capital: Attributes of Family Firms. *Journal of Management Studies*, 44(1):73–95.
- Awadallah, E. (2020). Measuring the Effectiveness of Selected Corporate Governance Practices and their Implications for Audit Quality: Evidence from Qatar. *Afro-Asian Journal of Finance and Accounting*, 10(1):24–47.
- Ayadi, S. D., Salem, R. B., and Abdouli, A. (2020). Family Presence in the Firm's Capital and External Auditor Choice: Evidence from French Listed Firms. *Accounting and Management Information Systems*, 19(2):195–214.
- Baldauf, J., and Steckel, R. (2012). Joint Audit and Accuracy of the Auditor's Report: an Empirical Study. *International Journal of Economic Sciences and Applied Research*, 5(2):7–42.
- Balsam, S., Krishnan, J., and Yang, J. S. (2003). Auditor Industry Specialization and Earnings Quality. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 22(2):71–97.
- Banderlipe, M.R. (2009). The Impact of Selected Corporate Governance Variables in Mitigating Earnings Management in the Philippines. *DLSU Business and Economics Review* 19(1):17–27.
- Beasley, M. S., and Petroni, K. R. (2001). Board Independence and Audit-Firm Type. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 20(1):97–114.

- Beisland, L. A., Mersland, R., and Strøm, R. Ø. (2015). Audit quality and corporate governance: evidence from the microfinance industry. *International Journal of Auditing*, 19(3), 218-237.
- Ben-Hassoun, A., Aloui, C., and Ben-Nasr, H. (2018). Demand for Audit Quality in Newly Privatized Firms in MENA Region: Role of Internal Corporate Governance Mechanisms Audit. *Research in International Business and Finance*, 45:334-348.
- Biehl, H., Bleibtreu, C., and Stefani, U. (2021). The Effects of Joint Audits on Audit Quality and Audit Costs: A Game-theoretical Explanation for Contradictory Empirical Results. **Available at:** https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3816011
- Bisogno, M., and De Luca, R. (2016). Voluntary Joint Audit and Earnings Quality: Evidence from Italian SMEs. *International Journal of Business Research and Development*, 5(1):1-22.
- Bley, J., Saad, M., and Samet, A. (2019). Auditor Choice and Bank Risk Taking. *International Review of Financial Analysis*, 61:37-52.
- Bos, S., A. Pendleton, and S. Toms. (2013). Earnings Management in the UK: The Impact of Managerial Share Ownership and Minority Shareholder Protection on Discretionary Accruals. **Available at:** https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1747919
- Brickley, J. A., Lease, R. C., and Smith Jr, C. W. (1988). Ownership Structure and Voting on Antitakeover Amendments. *Journal of financial economics*, 20:267-291.
- Burnett, B. M., Cripe, B. M., Martin, G. W., and McAllister, B. P. (2012). Audit Quality and the Trade-off between Accretive Stock Repurchases and Accrual-Based Earnings Management. *Accounting Review*, 87(6):1861-1884.
- Bushee, B. J. (1998). The Influence of Institutional Investors on Myopic RandD Investment Behavior. *Accounting Review*, 305-333.

- Cairney, T. D., and Young, G. R. (2006). Homogenous Industries and Auditor Specialization: An Indication of Production Economies. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 25(1):49-67.
- Carney, M. (2005). Corporate Governance and Competitive Advantage in Family-Controlled Firms. *Entrepreneurship Theory and Practice*, 29(3):249-265.
- Chang, X., Dasgupta, S., and Hilary, G. (2009). The Effect of Auditor Quality on Financing Decisions. *Accounting Review*, 84(4):1085-1117.
- Charfeddine, L., R. Riahi, and A. Omri. (2013). The Determinants of Earnings Management in Developing Countries: A Study in the Tunisian Context. *The IUP Journal of Corporate Governance* XII (1):35-49.
- Chen, C. H., and Al-Najjar, B. (2012). The Determinants of Board Size and Independence: Evidence from China. *International Business Review*, 21(5):831-846.
- Chen, L., Huang, J., and Chen, X. (2020). Mixed-Ownership Reform and Auditor Choice: Evidence from Listed State-Owned Enterprises. *China Journal of Accounting Studies*, 8(3):435-469
- Chen, S., Chen, X. I. A., and Cheng, Q. (2008). Do family firms provide more or less voluntary disclosure?. *Journal of accounting research*, 46(3), 499-536.
- Chen, Y. M., Moroney, R., and Houghton, K. (2005). Audit Committee Composition and the Use of an Industry Specialist Audit Firm. *Accounting and Finance*, 45(2):217-239.
- Chi, H. Y., and Chin, C. L. (2011). Firm versus Partner Measures of Auditor Industry Expertise and Effects on Auditor Quality. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 30(2):201-229.
- Chin, C. L., and Chi, H. Y. (2009). Reducing Restatements with Increased Industry Expertise. *Contemporary Accounting Research*, 26(3), 729-765.

- Cho, C. C., and Wu, C. H. (2014). Role of Auditor in Agency Conflict and Corporate Governance: Empirical Analyses of Taiwanese Firms. ***Chinese Management Studies***, 8(3):333–353.
- Chou, J., Zaiats, N., and Zhang, B. (2014). Does Auditor Choice Matter to Foreign Investors? Evidence from Foreign Mutual Funds Worldwide. ***Journal of Banking and Finance***, 46:1–20.
- Christodoulou, M. (2010). Joint Audits will Increase Fraud: Big Four Partner. ***Available at: www.accountancyage.com/aa/news/1809014/joint-audits-increase-fraud-big-four-partner***
- Citron, D. B., and Manalis, G. (2001). The International Firms as New Entrants to the Statutory Audit Market: An Empirical Analysis of Auditor Selection in Greece, 1993 to 1997. ***European Accounting Review***, 10(3):439–459.
- Connelly, B. L., R. E. Hoskisson, L. Tihanyi, and S. T. Certo. (2010). Ownership as a form of corporate governance. ***Journal of Management Studies*** 47 (8): 1561–1589.
- Darabi, R. , and Moghadam , N. (2013). The Effect of Ownership Structure on Audit Quality. ***International Journal of Research in Commerce and Management***, 4(12):94–99.
- Darmadi, S. (2016). Ownership Concentration, Family Control, and Auditor Choice: Evidence from an Emerging Market. ***Asian Review of Accounting***, 24 (1):1321–7348.
- DeBoskey, D. G., and Jiang, W. (2012). Earnings Management and Auditor Specialization in the Post-Sox Era: An Examination of the Banking Industry. ***Journal of Banking and Finance***, 36(2):613–623.
- Desender, K. A., Aguilera, R. V., Crespi, R., and García-cestona, M. (2013). When Does Ownership Matter? Board Characteristics and Behavior. ***Strategic Management Journal***, 34(7):823–842.
- Ebrahim, A. (2007). Earnings management and board activity: An additional evidence. ***Review of Accounting and Finance*** 6(1): 42–58.

- El Assy, M. G. (2015). The Effect of Joint Audit on Audit Quality. Empirical Evidence from Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 5 (2):195-207.
- El Ghouli, S., Guedhami, O., Pittman, J. A., and Rizeanu, S. (2016). Cross-Country Evidence on the Importance of Auditor Choice to Corporate Debt Maturity. *Contemporary Accounting Research*, 33(2):718-751.
- El-Dyasty, M. M., and Elamer, A. A. (2021). The Effect of Ownership Structure and Board Characteristics on Auditor Choice: Evidence from Egypt. *International Journal of Disclosure and Governance*, 18(4):362-377.
- Elsayed, K., and Wahba, H. (2013). Reinvestigating the Relationship between Ownership Structure and Inventory Management: A Corporate Governance Perspective. *International Journal of Production Economics*, 143(1):207-218.
- Eshleman, J. D., and Guo, P. (2020). Do Seasoned Industry Specialists Provide Higher Audit Quality? A Re-examination. *Journal of Accounting and Public Policy*, 39(6), 106770 -106784.
- Fang, V. W., Maffett, M., and Zhang, B. (2015). Foreign Institutional Ownership and the Global convergence of financial reporting practices. *Journal of Accounting Research*, 53(3), 593-631.
- Fauzi, F., and S. Locke. (2012). Board Structure, Ownership Structure and Firm Performance: A Study of New Zealand Listed-Firms. *Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance* 8 (2):43-67.
- Firth, M., Fung, P. M., and Rui, O. M. (2007). Ownership, Two-Tier Board Structure, and the Informativeness Of Earnings—Evidence from China. *Journal of Accounting and Public Policy*, 26(4):463-496.
- Gabrielsen, G., J. D. Gramlich, and T. Plenborg. (2002). Managerial Ownership, Information Content of Earnings, and Discretionary Accruals in a Non-

- US Setting. *Journal of Business Finance and Accounting*, 29 (7-8):967-988.
- Gerged, A. M., Mahamat, B. B., and Elmghaamez, I. K. (2020). Did Corporate Governance Compliance have an Impact on Auditor Selection and Quality? Evidence from FTSE 350. *International Journal of Disclosure and Governance*, 17(2):51-60.
- Godfrey, J. M., and Hamilton, J. (2005). The Impact of R&D Intensity on Demand for Specialist Auditor Services. *Contemporary Accounting Research*, 22(1):55-93.
- Gonzalez, J.S., and E. Garcia-Meca. (2014). Does Corporate Governance Influence Earnings Management in Latin American Markets?. *Journal of Business Ethics* 121(3):419-440.
- Guedhami, O., Pittman, J. A., and Saffar, W. (2009). Auditor Choice in Privatized Firms: Empirical Evidence on the Role of State and Foreign Owners. *Journal of Accounting and Economics*, 48(2-3):151-171.
- Guizani, M., and Abdalkrim, G. (2021). Ownership Structure and Audit Quality: the Mediating Effect of Board Independence. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*. 21(5):754-774.
- Guo, Q., Koch, C., and Zhu, A. 2022. The Value of Auditor Industry Specialization: Evidence from a Structural Model. *Accounting Review*.INPress
- Haak, M., Muraz, M., and Zieseniß, R. (2018). Joint Audits: Does the Allocation of Audit Work Affect Audit Quality and Audit Fees?. *Accounting in Europe*, 15(1):55-80.
- Habib, A. (2011). Audit Firm Industry Specialization and Audit Outcomes: Insights from Academic Literature. *Research in Accounting Regulation*, 23(2):114-129.

- Habib, A., Wu, J., Bhuiyan, M. B. U., and Sun, X. (2019). Determinants of Auditor Choice: Review of the Empirical Literature. *International Journal of Auditing*, 23(2):308-335.
- Hall, C. M., Hoffman, B. W., and Liu, Z. (2020). Ownership Structure and Auditor Selection. *Managerial Auditing Journal*. 35(8):1121-1142.
- Hammami, A., and Zadeh, M. H. (2019). Audit Quality, Media Coverage, Environmental, Social, and Governance Disclosure and Firm Investment Efficiency: Evidence from Canada. *International Journal of Accounting and Information Management*. 28(1):45-72.
- Han, S., Kang, T., and Rees, L. (2013). The Association between Institutional Ownership and Audit Properties. *Asia-Pacific Journal of Accounting and Economics*, 20(2):199-222.
- Hapsoro, D., and Santoso, T. R. (2018). Does Audit Quality Mediate the Effect of Auditor Tenure, Abnormal Audit Fee and Auditor's Reputation on Giving Going Concern Opinion? *International Journal of Economics and Financial*, 8(1):143-152.
- Hay, D., and Davis, D. (2004). The Voluntary Choice of an Auditor of any Level of Quality. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 23(2):37-53.
- He, X., Rui, O., Zheng, L., and Zhu, H. (2014). Foreign Ownership and Auditor Choice. *Journal of Accounting and Public Policy*, 33(4):401-418.
- Hegazy, M. Al Sabagh, A. and Handy, R. (2015). The Effect of Audit Firm Specialization on Earnings Management and Quality of Audit work. *Journal of Accounting and Finance*, 15(4):143-164.
- Ho, J. L., and Kang, F. (2013). Auditor Choice and Audit Fees in Family Firms: Evidence from the SandP 1500. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 32(4):71-93.
- Holm, C., and Thinggaard, F. (2018). From Joint to Single Audits—Audit Quality Differences and Auditor Pairings. *Accounting and Business Research*, 48(3):321-344.

- Hope, O. K., Langli, J. C., and Thomas, W. B. (2012). Agency Conflicts and Auditing in Private Firms. *Accounting, Organizations and Society*, 37(7):500-517.
- Hsieh, Y. T., and Lin, C. J. (2016). Audit Firms' Client Acceptance Decisions: Does Partner-Level Industry Expertise Matter? *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 35(2):97-120.
- Hsu, H. H., Lin, C. H., and Tsao, S. M. 2018. Founding Family and Auditor Choice: Evidence from Taiwan. *Corporate Governance: An International Review*, 26(2):118-142.
- Huang, X., and Kang, F. (2018). Company Reputation and Auditor Choice: Evidence from Fortune 1000 Companies. *Accounting Research Journal*. 31(2):232-248
- Ittonen, K., and Trønnes, P. C. (2015). Benefits and Costs of Appointing Joint Audit Engagement Partners. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 34(3):23-46.
- Jaggi, B., Leung, S., and Gul, F. (2009). Family Control, Board Independence and Earnings Management: Evidence Based on Hong Kong Firms. *Journal of Accounting and Public Policy*, 28(4):281-300.
- James, A. E., Jennings, J. E., and Jennings, P. D. (2017). Is It Better to Govern Managers via Agency or Stewardship? Examining Asymmetries by Family versus Nonfamily Affiliation. *Family Business Review*, 30(3):262-283.
- Jiraporn, P., Chintrakarn, P., Tong, S., and Treepongkaruna, S. (2018). Does Board Independence Substitute for External Audit Quality? Evidence from an Exogenous Regulatory Shock. *Australian Journal of Management*, 43(1):27-41.
- Jung, K., and S. Kwon. (2002). Ownership Structure and Earnings Informativeness: Evidence from Korea. *The International Journal of Accounting* 25: 301-325.

- Kane, G. D., and Velury, U. (2004). The Role of Institutional Ownership in the Market for Auditing Services: an Empirical Investigation. *Journal of Business Research*, 57(9):976-983.
- Kang, F. (2014). Founding Family Ownership and the Selection of Industry Specialist Auditors. *Accounting Horizons*, 28(2):261-276.
- Karaibrahimoglu, Y. (2013). Is Corporate Governance a Determinant of Auditor Choice?-Evidence from Turkey. *Ege Academic Review*, 13(2):273-284.
- Karim, A. W., and van Zijl, T. (2013). Efficiency and Opportunism in Auditor Quality Choice in Emerging Audit Services Markets: the case of Bangladesh. *International Journal of Accounting and Information Management*. 21(3):241-256.
- Karim, A. W., van Zijl, T., and Mollah, S. (2013). Impact of Board Ownership, CEO-Chair Duality and Foreign Equity Participation on Auditor Quality Choice of IPO Companies: Evidence from an Emerging Market. *International Journal of Accounting and Information Management*. 21(2):148-169.
- Kermiche, L., and Piot, C. (2018). The Audit Market Dynamics in a Mandatory Joint Audit Setting: The French Experience. *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 33(4):463-484.
- Khan, A., Muttakin, M. B., and Siddiqui, J. (2015). Audit Fees, Auditor Choice and Stakeholder Influence: Evidence from a Family-Firm Dominated Economy. *The British Accounting Review*, 47(3):304-320.
- Kim, J. B., Pevzner, M., and Xin, X. (2019). Foreign Institutional Ownership and Auditor Choice: Evidence from Worldwide Institutional Ownership. *Journal of International Business Studies*, 50(1):83-110.
- Knechel, W. R., Naiker, V., and Pacheco, G. (2007). Does Auditor Industry Specialization Matter? Evidence from Market Reaction to Auditor Switches. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 26(1):19-45.

- Knechel, W. R., Niemi, L., and Sundgren, S. (2008). Determinants of Auditor Choice: Evidence from a Small Client Market. *International Journal of Auditing*, 12(1):65-88.
- Koh, P. S. (2003). On the Association between Institutional Ownership and Aggressive Corporate Earnings Management in Australia. *The British Accounting Review*, 35(2):105-128.
- Krishnan, G., and Peytcheva, M. (2019). The Risk of Fraud in Family Firms: Assessments of External Auditors. *Journal of Business Ethics*, 157(1):261-278.
- La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., and Shleifer, A. (1999). Corporate Ownership around the World. *The Journal of Finance*, 54(2):471-517.
- Lai, K. M., Srinidhi, B., Gul, F. A., and Tsui, J. S. 2017. Board Gender Diversity, Auditor Fees, and Auditor Choice. *Contemporary Accounting Research*, 34(3):1681-1714.
- Le Breton-Miller, I., and Miller, D. (2009). Agency vs. Stewardship in Public Family firms: A Social Embeddedness Reconciliation. *Entrepreneurship Theory and Practice*, 33(6):1169-1191.
- Lesage, C., Ratzinger-Sakel, N. V., and Kettunen, J. M. (2012). Struggle over Joint Audit: on Behalf of Public Interest?. **Available at:** https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2176729
- Lesage, C., Ratzinger-Sakel, N. V., and Kettunen, J. M. (2012). Is Joint Audit Bad or Good? Efficiency Perspective Evidence from Three European Countries. In CAAA Annual Conference. **Available at:** https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1982732
- Leung, N. W., and Liu, J. (2015). Ownership Structure and Auditor Choice: Evidence from Chinese Listed Firms. *Asian Journal of Business Ethics*, 4(2):163-185.

- Leuz, C., Nanda, D., and Wysocki, P. D. (2003). Earnings Management and Investor Protection: an International Comparison. *Journal of Financial Economics*, 69(3):505-527.
- Lin, Z. J., and Liu, M. (2009). The Impact of Corporate Governance on Auditor Choice: Evidence from China. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 18(1):44-59.
- Lobo, G. J., Paugam, L., Zhang, D., and Casta, J. F. (2017). The Effect of Joint Auditor Pair Composition on Audit Quality: Evidence from Impairment Tests. *Contemporary Accounting Research*, 34(1):118-153.
- Madison, K., Holt, D. T., Kellermanns, F. W., and Ranft, A. L. (2016). Viewing Family Firm Behavior and Governance through the Lens of Agency and Stewardship Theories. *Family Business Review*, 29(1), 65-93.
- Mandour, M. M., Elharidy, A. M., and Mokhtar, E. S. (2018). Examining the Effect of Joint and Dual Audits on Earnings Management Practices. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 8(1), 84-114.
- Marmousez, S. (2009, April). The Choice of Joint-Auditors and Earnings Quality: Evidence from French Listed Companies. *In CAAA Annual Conference. Available at: <http://ssrn.com/abstract=1330061>*
- Marnet, O., Barone, E., and Gwilliam, D. (2019). Joint Audit: a Means to Reduce Bias and Enhance Scepticism in Financial Statement Audits. BAFAs Corporate Governance Special Interest Group Annual Conference 2016: Conference and Doctoral Stream on Qualitative Research in Governance and Accountability, United Kingdom. *Available at: <https://ssrn.com/abstract=3300117>*
- Matonti, G., Tucker, J., and Tommasetti, A. (2016). Auditor Choice in Italian Non-Listed Firms. *Managerial Auditing Journal*. 1(4/5):458-491.
- Minutti-Meza, M. (2013). Does Auditor Industry Specialization Improve Audit Quality? *Journal of Accounting Research*, 51(4):779-817.

- Mitra, S., Hossain, M., and Deis, D. R. (2007). The Empirical Relationship between Ownership Characteristics and Audit Fees. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 28(3):257-285.
- Morck, R., Wolfenzon, D., and Yeung, B. (2005). Corporate Governance, Economic Entrenchment, and Growth. *Journal of Economic Literature*, 43(3):655-720.
- Mukhlisin, M. (2018). Auditor Tenure and Auditor Industry Specialization as a Signal to Detect Fraudulent Financial Reporting. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 22(5):1-10.
- Mustafa, A. S., Che-Ahmad, A., and Chandren, S. (2018). Board Diversity, Audit Committee Characteristics and Audit Quality: The Moderating Role of Control-Ownership Wedge. *Business and Economic Horizons*, 14:587-614.
- Nasrudin, W. A. W., Mohamed, N., and Shafie, N. A. (2017). Corporate Governance and Auditor Choice in Malaysia. In *SHS Web of Conferences*. Available at: https://www.shsconferences.org/articles/shsconf/pdf/2017/04/shsconf_icga2017_00007.pdf
- Niskanen, M., Karjalainen, J., and Niskanen, J. (2010). The Role of Auditing in Small, Private Family Firms: Is It about Quality and Credibility? *Family Business Review*, 23(3):230-245.
- Niskanen, M., Karjalainen, J., and Niskanen, J. (2011). Demand for Audit Quality in Private Firms: Evidence on Ownership Effects. *International Journal of Auditing*, 15(1):43-65.
- Özcan, A. (2018). Analyzing Determinants of Auditor Choice: Evidence from Borsa İstanbul. *Journal of Accounting and Finance*, 79 (July):165-182.
- Peasnell, K.V., P.F. Pope, and S. Young. (2005). Board Monitoring and Earnings Management: do Outside Directors Influence Abnormal Accruals? *Journal of Business Finance and Accounting*, 32(7/8): 1311-1346.

- Polychronidou, P., Drogalas, G., and Tampakoudis, I. (2020). Mandatory Rotation of Audit Firms and Auditors in Greece. ***International Journal of Disclosure and Governance***, 17(2):141-154.
- Prencipe, A., Bar-Yosef, S., and Dekker, H. C. (2014). Accounting Research in Family Firms: Theoretical and Empirical Challenges. ***European Accounting Review***, 23(3):361-385.
- Qawqzeh, H. K., Bshayreh, M. M., and Alharbi, A. W. (2021). Does Ownership Structure Affect Audit Quality in Countries Characterized by a Weak Legal Protection of the Shareholders?. ***Journal of Financial Reporting and Accounting***.19(5):707-724
- Quick, R., Schenk, N., Schmidt, F., and Towara, T. (2018). The Impact of Corporate Governance on Auditor Choice: Evidence from Germany. ***Journal of Management and Governance***, 22(2):251-283.
- Rashid, M. M. (2020). Ownership Structure and Firm Performance: the Mediating Role of Board Characteristics. ***Corporate Governance: The International Journal of Business in Society***. 20(4):719-737.
- Ratzinger-Sakel, N. V., Audoussert-Coulier, S., Kettunen, J., and Lesage, C. (2013). Joint Audit: Issues and Challenges for Researchers and Policy-Makers. ***Accounting in Europe***, 10(2):175-199.
- Reichelt, K. J., and Wang, D. (2010). National and Office-Specific Measures of Auditor Industry Expertise and Effects on Audit Quality. ***Journal of Accounting Research***, 48(3):647-686.
- Rezaee, Z. (2007). ***Corporate Governance Post-Sarbanes-Oxley: Regulations, Requirements, and Integrated Processes***. John Wiley and Sons.
- Romanus, R. N., Maher, J. J., and Fleming, D. M. (2008). Auditor Industry Specialization, Auditor Changes, and Accounting Restatements. ***Accounting Horizons***, 22(4):389-413.

- Saidu, M., and Aifuwa, H. O. (2020). Board Characteristics and Audit Quality: The Moderating Role of Gender Diversity. *International Journal of Business and Law Research*, 8(1):144-155.
- Salvato, C., and Moores, K. (2010). Research on Accounting in Family Firms: Past Accomplishments and Future Challenges. *Family Business Review*, 23(3):193-215.
- Sanchez-Ballesta, J.P., and E. Garcia-Meca. (2007). Ownership Structure, Discretionary Accruals and the Informativeness of Earnings. *Corporate Governance: An International Review*, 15(4):677-691.
- Sarwoko, I., and Agoes, S. (2014). An Empirical Analysis of Auditor's Industry Specialization, Auditor's Independence and Audit Procedures on Audit Quality: Evidence from Indonesia. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 164:271-281.
- Schulze, W. S., Lubatkin, M. H., Dino, R. N., and Buchholtz, A. K. (2001). Agency Relationships in Family Firms: Theory and Evidence. *Organization science*, 12(2):99-116.
- Shan, Y. G., Troshani, I., and Loftus, J. (2020). Managerial Ownership, Audit Committees and Non-Audit Services. *Australian Journal of Management*, 46(3):409-436.
- Shan, Y. G., Troshani, I., and Tarca, A. (2019). Managerial Ownership, Audit Firm Size, and Audit Fees: Australian Evidence. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 35:18-36.
- Shuto, A., and Takada, T. (2010). Managerial Ownership and Accounting Conservatism in Japan: A Test of Management Entrenchment Effect. *Journal of Business Finance and Accounting*, 37(7-8):815-840.
- Singareddy, R. R., Chandrasekaran, S., Annamalai, B., and Ranjan, P. (2018). Corporate Governance Data of 6 Asian Economies (2010-2017). *Data in Brief*, 20:53-56.

- Soyemi, K. A. 2020. Internal Corporate Governance Practices and Choice of External Auditor in Nigeria: A logistic Regression Analysis. ***Binus Business Review***, 11(1):9-16.
- Srinidhi, B. N., He, S., and Firth, M. (2014). The Effect of Governance on Specialist Auditor Choice and Audit Fees in US Family Firms. ***Accounting Review***, 89(6):2297-2329.
- Stanley, J. D., and DeZoort, F. T. (2007). Audit Firm Tenure and Financial Restatements: An Analysis of Industry Specialization and Fee Effects. ***Journal of Accounting and Public Policy***, 26(2):131-159.
- Sun, W. C., Huang, H. W., Dao, M., and Young, C. S. (2017). Auditor Selection and Corporate Social Responsibility. ***Journal of Business Finance and Accounting***, 44(9-10):1241-1275.
- Tong, Y. H. (2007). Financial Reporting Practices of Family Firms. ***Advances in Accounting***, 23:231-261.
- Tsao, S. M., Lu, H. T., and Keung, E. C. (2017). Internationalization and Auditor Choice. ***Journal of International Financial Management and Accounting***, 28(3):235-273.
- Vazquez, P. (2018). Family Business Ethics: At the Crossroads of Business Ethics and Family Business. ***Journal of Business Ethics***, 150(3):691-709.
- Velte, P., and Azibi, J. (2015). Are Joint Audits a Proper Instrument for Increased Audit Quality? ***British Journal of Applied Science and Technology***, 7(6):528-551.
- Velury, U. (2003). The Association between Auditor Industry Specialization and Earnings Management. ***Research in Accounting Regulation***, 16:171-184.
- Velury, U., Reisch, J. T., and O'Reilly, D. M. (2003). Institutional Ownership and the Selection of Industry Specialist Auditors. ***Review of Quantitative Finance and Accounting***, 21(1):35-48.

- Wallace, W. A. 2004. The Economic Role of the Audit in Free and Regulated Markets: A Look Back and a Look Forward. *Research in Accounting Regulation*, 17:267-298.
- Wang, D. (2006). Founding Family Ownership and Earnings Quality. *Journal of Accounting Research*, 44(3):619-656.
- Wang, Q., Wong, T. J., and Xia, L. (2008). State Ownership, the Institutional Environment, and Auditor Choice: Evidence from China. *Journal of accounting and economics*, 46(1):112-134.
- Wang, Y. C., Huang, H. W., Chiou, J. R., and Huang, Y. C. (2017). The Effects of Industry Expertise on Cost of Debt: an Individual Auditor-Level Analysis. *Asian Review of Accounting*, 25(3):322-334.
- Xi, J. M., Kraus, S., Filser, M., and Kellermanns, F. W. (2015). Mapping the Field of Family Business Research: Past Trends and Future Directions. *International Entrepreneurship and Management Journal*, 11(1):113-132.
- Xu, J., Zhang, Y., and Xie, Y. (2020). Controlling Shareholder's Share Pledging and Firm's Auditor Choice. *Emerging Markets Finance and Trade*, 56(4):750-770.
- Yang, C., H. Lai, and B. L.Tan. (2008). Managerial Ownership Structure and Earnings Management. *Journal of Financial Reporting and Accounting* 6 (1):35-53.
- Zerni, M., Haapamäki, E., Järvinen, T., and Niemi, L. (2012). Do Joint Audits Improve Audit Quality? Evidence from Voluntary Joint Audits. *European Accounting Review*, 21(4):731-765.